مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الدور السياسي للأحزاب الإسلامية في تركيا
اسم الكاتب: أ.د. احمد نوري النعيمي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/140
تاريخ الاسترداد: 2026/05/11 21:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الدور السياسي للأحزاب الإسلامية في تركيا

أ.د. احمد نوري النعيمي(*)

المقدمة

اعتمدت الدولة العثمانية على الأسلام اعتماداً كلياً في ادوات الصراع السياسي مع القوى الدولية التي اعتمدت على الحقائق الدينية، وكان هذا هو سر نجاح الدولة العثمانية منذ دخول السلطان محمد الفاتح القسطنطينية، اذ اصبح الدين عاملاً من عوامل الصراع الفكري بين الحضارة الأسلامية والحضارة الغربية. على الرغم من هذه الحقيقة، فقد قامت محاولات كثيرة من قبل الكتاب العثمانيين، وحتى من بعض الوزراء والمقربين لأتخاذ القرار وتبني بعض المفاهيم العلمانية، إلا إنَّ هذه المحاولات لم تدخل الى حيز الواقع العملي. والحق، دخلت المناقشات العلمانية في اطار الدولة العثمانية بعد اخفاقها في الحرب العالمية الأولى، وتجسدت بعد حرب الأستقلال مباشرة، اذ ان قوادها اعتمدوا القومية بديلاً عن الأسلام في التحرك السياسي الداخلي، الى درجة، اصبحت القومية عندهم ترادف مفهوم العلمانية. وقد طرح المفاهيم العلمانية وبشكل واضح مصطفى كمال، احد قواد حرب الأستقلال، الذي كان يمثل بنية اجتماعية وسياسية معينة، وقد تكللت جهوده بالنجاح عندما استطاع الغاء السلطنة واعلان الجمهورية في 29 تشرين الأول عام 1923، والغاء الخلافة في 3 آذار 1924. لم يكتف مصطفى كمال بهذه الأجراءات فقط، فقد قام بأدخال تغييرات جديدة على دستور عام 1924 ، وذلك في عام 1928، اذ استطاع حذف مادة الأسلام من الدستور، وجعل العلمانية الأساس في السلوك السياسي الداخلي، وتجسدت هذه الحقيقة في جميع الدساتير التركية التي اعقبت دستور عام 1924. وعلى الرغم من ترسيخ العلمانية في تركيا، فأن النشاط الأسلامي فيها قد عاد من جديد، ريثما وضعت الحرب العالمية اوزارها. وكان لهذا النشاط الدور الكبير في فوز عدنان مندريس في انتخابات 14 مايس 1950، واستمرت هذه الحالي الى قيام انقلاب 27 مايس 1960، اذ استطاع الأنقلابيون بزعامة جمال كورسيل وضع حد لهذا النشاط. ولم يقتصر نشاط الحركة الأسلامية في تركيا عند ذلك، بل امتد الى وسائل الأعلام فيها، إبتداء من امتلاكها لبعض الصحف المؤثرة في السلوك السياسي الداخلي، وانتهاء من تملكها للمذياع والتلفزيون مما ساعد كثيراً في نشر افكارها وادبياتها من خلال ذلك. الأمر الذي ادى في نهاية الأمر من انتعاش

(*) استاذ السياسة الخارجية/ كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.

هذه الحركة في ظل تجربة الحكومات الأئتلافية التي تشكلت في السبعينات من هذا القرن. وكان البعض منها – كحزب السلامة الوطني–طرفاً فيها، وفوز حزب الرفاه في الأنتخابات التركية التي جرت في 24 كانون الأول 1995 الذي جاء في مقدمة الأحزاب التركية، حاصلاً على نسبة 21,38% من الأصوات اي بواقع 158 مقعداً في المجلس الوطني التركي الكبير من مجموع 550 مقعداً، وكان هذا مؤثراً من امكانية قيام هذا الحزب في تشكيل الحكومة الأئتلافية فيه ولأول مرة في تاريخ تركيا المعاصر، الأمر الذي دفع الأحزاب العلمانية التعاون فيما بينها، وقطع الطريق عليه من اجل عدم الوصول الى هذا الهدف. ومع ذلك استطاع حزب الرفاه ان يدخل في ائتلاف حكومي عام 1996 مع حزب الطريق الصحيح، ويفرض الواقع على الغرب من الأعتراف به في الحياة السياسية التركية. وازاء هذا الصراع بين مثل هذه المفاهيم،جاءت ازمة الهوية في تركيا المعاصرة، وبموجب رأي احد علماء الاتراك فان القومية التركية منذ مائتين وخمسين عاما الماضية، تعاني كثيرا من ازمة الهوية. وقد جسد هذه الحقيقة، الرئيس التركي السابق سليمان ديمرئل في حديث له في واشنطن في 27 نيسان من عام 1999، عندما قال:(يمثل الشعب التركي ثقافات متعددة مع ارث تاريخي طويل. الهوية الذاتية ينبغي عدم النظر اليها، كمحصلة نهائية وبكلمة واحدة . ان هذه السمة تنطبق على هويتنا القومية، وفي ظل ذلك انه من المؤكد اننا لا نقع خارج هذا الاطار. ان الاتراك مدركون وواعون تماما بهويتهم وارثهم. وبشكل اعتيادي، لايجدون انفسهم كالعيش في بكاء الارض بين الشرق والغرب، ونحن نتمتع بذلك، بسبب التنوع كخصبة ارضنا من خلال هذا الارث المتعدد[1]).

ولهذا السبب، فان الغالبية العظمى من الاتراك، لايدركون التناقض بين الاسلام والرموز الكمالية، لانهما من وجهات نظرهم يمثلان الهوية الوطنية. وهذا مرده الثقافة الكمالية، التي تم نشرها بعد الغاء السلطنة والخلافة في العشرينات من القرن الماضي. من هذا المنطلق نرى ان بعضا من الاتراك ساندوا الاسلام في تركيا الذي تبلور بشكل واضح في المده الواقعة بين 1980– 1990، ممثلا بحزب السلامة الوطني ووريثه الشرعي حزب الرفاه وحزب الفضيلة. ومن وجهات نظر بعض الكتاب الاتراك، انه بدون شك، ان قيم هذه الاحزاب – الاسلامية – تلتصق بالقومية التركية. وهكذا، ووفقا لرأي احد الباحثين الاتراك، ان 41% من المصوتين لحزب الرفاه وقتئذ وصفوا انفسهم بأنموذج كمالي في العلمانية، وعدّو اتاتورك كرجل عظيم في كل الاوقات، حتى قبل النبي محمد (ρ)[2]. وهذا يعد من وجهات نظرنا فهما خاطئا لمفهوم الهوية من ناحية، ومعرفة غير دقيقة لمفهومي الاسلام والقومية من ناحية اخرى، فضلاً أن هذا يمثل وجهة نظر النخبة الكمالية التي تتلمذت على تعاليم مصطفى كمال، وقراءة غير صحيحة لهذه النخبة عن شخصية رسولنا القائد محمد(ρ)، ومن هنا جاء هذا الخلط غير الصحيح بين المفهومين السالفي الذكر.

اولا – حزب السلامة الوطني:

كانت الحركة الاسلامية في تركيا قبل ظهور حزب السلامة الوطني تتكون من[3] :

1- المتصوفة المناوئة للحركة الكمالية، وهؤلاء حافظوا على التراث الاسلامي بمفهومهم الخاص بهم، وواصلوا تحفيظ القرآن سراً. وكان هدف هذه الحركة هو الحفاظ على العبادات الاسلامية في نفوس الرأي العام التركي، وفي هذا المجال قاموا بتكوين جمعيات للأنفاق على طلاب مدارس الائمة والخطباء للأكثار منهم، وتعويض النقض الذي نتج عن أختفاء الدعاة الاسلاميين عندما أصطدم بهم الحزب الحاكم.

2- حركة طلاب النور / تركز هدف هذه الحركة كما رأينا في دعوة الناس خاصة الشباب منه الى الايمان, ولم يكن لدى الحركة الاولى مفهوم واضح لأسس الفكرة الاسلامية في الدولة كما كانتا تؤيدان من وجهة النظر السياسية حزب العدالة[4].

1- حزب النظام الوطني:

بعد قيام الحركة الانقلابية في عام 1960، صدرت الاجراءات التشريعية الجديدة التي وفرت حرية أكبر للتفكير والتنظيم، وأزدهرت في مثل هذه الظروف الكتابات الاسلامية التي تدعو الى أقامة دولة أسلامية، ومعارضة العلمانية، وغالباً ما كانت ممارسات الصلاة في المساجد تتحول الى ممارسات سياسية، وفي الوقت نفسه تزايد عدد المساجد ودروس القرآن الدينية، وفي ظل هذه الظروف نشأ حزب النظام الوطني[5].

تأسس حزب النظام الوطني في كانون الثاني عام 1970 [6]، حيث قام على تأسيسه يونس عارف أمرة [7]. وقد جاء دعم هذا الحزب بصورة رئيسة من التجار الصغار والحرفين والرجال المتدنيين في الاناضول[8]. وتوسع الحزب فيمدة قصيرة جداً ، وبدأ يشكل تهديداً خطيراً لحزب العدالة، وكان الاعتقاد السائد هو أن حزب النظام الوطني لم يحل فقط لحساسية الجيش من موقفه المناهض للكمالية، ولكن أيضاً لأن حزب العدالة أراد أن يتخلص من منافسته لأن برنامجه وسياسته وموقفه العام مشابه لحزب السلامة الوطني[9]. ونشأ هذا الحزب لأن حزب العدالة فقد مساندة الحزب الديمقراطي السابق[10]، وأكد حزب النظام الوطني في أفكاره على مجموعة من النقاط بالامكان أيجازها في الاتي. ان جميع المؤسسات الهامة في تركيا هي في أيد غريبة غير وطنية، والامر الطبيعي والواجب القومي يقضي بأن تعود هذه المؤسسات الى أصحابها. عاش الناس أربعين سنه والقوى الخارجية المؤثرة تحاول أبعادهم عن محورهم الحقيقي الى محور غريب، فوقع الناس في ضيق وعنت شديدين، ولا بد من أرجاع الناس الى طبيعتم ومحورهم الاصيل (

فطرة الله) حتى يستقيم أمرهم ويتخلصوا من عقدهم. كما أن التسميات المعاصرة مثل اليمين واليسار والوسط هي من أختراع الماسونية والصهيونية، وكلها مؤسسات تابعة لغرض واحد وهو أن تنحرف تركيا عن خطها الحضاري الذي عمره ألف سنة، وأنه لابد من التخلص من هذه الاسماء الغريبة والعودة الى الخط الاصيل الذي يصل الماضي التليد بالغد المشرق. وإن حزب النظام الوطني لا يشبه الاحزاب الاخرى، فجميع الاحزاب تقوم على اساس التسلط وشهوة الحكم، ونحن نقوم على اساس جديد يبتغي مرضاة الله والعمل في سبيل الوطن. وإن نظام التعليم في تركيا فاسد وضعته شرذمة من الحاقدين من الصليبيين واليهود بشكل لا يتناسب الامة، فهو يسقط من حسابه كل قيمة مضوية أو أخلاقية أو دينية غايته فصل تركيا عن ماضيها الاسلامي وسلخها عن دينها وقيمها، وبهذه الطريقة فقط يستطيعون أن يقتلوا الجيل ويدمروا البلد، ولقد مرت خمسون سنة ونحن نسمع أن تركيا جزء من أوربا، وأن النهضة لابد أن تقوم على أنقاض الدين كما حصل في الغرب، متناسين أن الاسلام يختلف عن الكنيسة ودولة القسس.

في الوقت الذي تمنع الدولة فيه توزيع الكتب على المعاهد الاسلامية العالية، وتحاول أغلاق معاهد الائمة والخطابة ومدارس تعليم القرآن، تنفق الملايين على المسارح والممثلين وثمناً للمشروبات التي توزع في السفارت. وفي الوقت الذي تعترض الدولة على الطالبات اللواتي يلبسن الحجاب على رؤوسهن، تدرس كتب اللاهوت في كل مكان دونما رقابة أو ضجة. وهذا يعني أن حزب النظام الوطني أكد العودة الى الاسلام الحقيقي[11]. وقد حُل هذا الحزب في 21 مايس 1971 بقرار من المحكمة الدستورية[12] بعد حركة آذار 1971 العسكرية ، بسبب نشاطات الحزب اللاعلمانية[13] . تحدث أركان في المجلس الوطني التركي في 2 آب 1972 قبل تأسيس حزب السلامة الوطني قائلاً :(في رأينا أن التوضيح المهم الاكثر ملائمة لجعل الدستور، دستوراً ديمقراطياً لابد ان تكون هنالك مواد مناسبة قبل تحديد الحركات وحقوق الفكر والمعتقد، وهكذا من الممكن أيجاد مناخ للتطبيقات الحالية التي تتعارض مع المبادئ الاساسية للدستور، وفي مثل هذه الحالة، على المرء أن يتكلم عن وجود فكر الحرية والمعتقد، وان دولتنا وجدت لتسعى وتنمو، ومن ثم لتأخذ مكانتها، بين الاقطار الحضارية في العالم[14]). وحسب رأي أربكان، فأن النظام الديمقراطي لا يعد ديمقراطياً بدون الحقوق وحرية الفكر والمعتقد، وكان يقصد من وراء ذلك الحرية التامة لأستخدام نشر الافكار الاسلامية، وقد فسرت كل من صيحفتي (جمهوريت) و (ملليت) العلمانيتين تصرفات وأقوال اربكان بأنها ذريعة لأستخدام الدين لأغراض

سياسية[15]. وقد حاول أربكان توضيح وجهات نظرة قائلاً: (أن المصطلحات القومية، والديمقراطية والعلمانية والاجتماعية[16]التي تقوم عليها شخصية الدولة، وأستناداً الى المادة الثانية من الدستور، أن هذا من الممكن توضيحه بأن هذه المادة لا تسمح بأستخدام وتفسير المعارضة في الممارسة، وفي هذا المجال وبصورة خاصة مصطلح القومية بحاجة الى توضيح، هذا يعني أنها بحاجة الى تحديدها بطريقة تقوم على أحترام جيمع القيم الروحية لقوميتنا من حيث التاريخ والتقاليد[17])وأضاف أربكان قائلاً: (الدين هو معتقد أساسي ونظام فكري للأفراد، وهذا يعني الاعتراف بحق الحرية والوجود والاعتراف بحقوق المعتقد للفرد. أن تحريم الشخص من هذه الاسس هو ضد الروح والمبادئ الاساسية للدستور وخاصة الفقرة[18] من المادة 19 والمادة 20 من الدستور).

2 – حزب السلامة الوطني:

أسس حزب السلامة الوطني بعد هدوء جو العنف والقلق السياسي في السياسة الداخلية التركية من جراء الأحكام العرفية، حيث قام نجم الدين أربكان على لم شمل حزب النظام الوطني مؤسساً حزباً جديداً أطلق عليه حزب السلامة الوطني[19]. وقد تأسس الحزب في 11 تشرين أول عام 1972، وكان سليمان عارف أمره الأمين العام السابق لحزب النظام الوطني هو الوريث المرتقب لقيادة هذا الحزب، أما فيما يخص أربكان فقد نظر اليه على انه القائد خلف الكواليس. وفي حقيقة الامر، فضل أربكان تجنب تسليم القيادة بصورة رسمية في ذلك الوقت أملاً بتجنب مصير حزب النظام الوطني. وكان غير راغب بالاعتراف الواضح للعلاقة بين الحزبين[20]. وقد أستطاع حزب السلامة الوطني خلال مدة قصيرة لا تتجاوز ثمانية أشهر من تنظيم قواعده في 67 محافظة[21]، وأعلن اربكان بان، نجاح حزبه خلال هذه المدة يعود الى تعاطف الراي العام المحلي مع الحزب الذي ينادي بأهمية الاخلاق الدينية والمواقف المعنوية وعلى هذا الاساس، فقد أكد حزب السلامة في برنامجه على مايأتي: (قيام تجمع يعتمد الفضيلة والاخلاق ويعطي القيمة المعنوية للانسان مثلما نصت عليه المادتان العاشرة والرابعة عشرة من الدستور التي تؤكد على القيم المعنوية للانسان على أساس من الاخلاق والفضيلة[22]) والمواد 11، 22، 26، 29 التي تؤكد على القيمة المعنوية للانسان التي تعتمد الاخلاق والفضيلة. ومن هذا المنطلق أكد حزب السلامة الوطني قيام حضارة مثالية للأتراك تعلو الحضارات الأخرى والافتخار بتأريخ الأمة الإسلامية[23]، كما أكد حزب السلامة الوطني في النظام الداخلي له أن العلمانية هي ضمان حرية الفكر والضمير، وهي تقف حاجزاً أمام الخصومات

والنزاعات بين الفرق المختلفة عن طريق مباشر أو غير مباشر[24]. ولكن الحزب أكد من جانب آخر، ان العلمانية بجب ان لا تصبح وسيلة لقمع اولئك الاشخاص الذين يفكرون ويؤمنون بمعتقدات معينة[25]. على الرغم من أن حزب السلامة الوطني كان مهتماً بتحاشي قواعد القانون الدستوري والجنائي التي يفترض أنها تحمي الدولة العلمانية، فإن ذلك قد وضع معاناة أكبر على حزب السلامة الوطني، وعلى حساب الاسلام[26]. وعن طريق الرجوع الى أحاديث زعماء حزب السلامة الوطني والى وثائق الحزب الرسمية. نرى أن الحزب كان يؤكد العلمانية، ولكن في الحقيقة نرى العكس على المستوى غير الرسمي،وفي كتابات مناصريهم، ان العلمانية كانت عدوة لهم[27]. وهذه النقطة واضحة، في آراء وقادة حزب السلامة الوطني، حول العلمانية ، حيث أنها يجب أن تتضمن حرية الفكر والاعتقاد وتحمي المؤمنين الحقيقيين من أعداء وقمع غير المؤمنين والدولة، أما في الممارسات العملية، فإن حرية المؤمنين مقيدة، لذلك يجب تصحيح هذا الوضع[28]. وعندما شعر الحزب بقوته فيما بعد وصار جزءاً شرعياً من المؤسسة أصبحت نظريته عن العلمانية واضحة في هذا المجال وعلى سبيل المثال أكد منظروا الحزب أن الاطار السياسي لتركيا الجديدة يناقض المبادئ السياسية للاسلام، ويقضي الاسلام بتوحيد السلطات السياسية والدينية تحت سيطرة الدين، وفي هذا المعنى، فأن العلمانية، والنظام هما ضد الاسلام ، والشريعة والدين وخاصة تطبيقاتها في تركيا فأنها صممت لضمان الزندقة [29]. ويردف هؤلاء: (أن الخونة والكذابين هم وحدهم الذين يقولون بأن الدين والسياسة شيئان منفصلان، لأن المسلمين لا يفصلون شؤون الدنيا عن شؤون السماء. لقد أصبح واضحاً بأن التشريع ليس من حق الانسان أما اذا وضع القوانين أوأدعى بأنه يفعل ذلك، فأن عمله هذا يعد خطيئة.. أن خالق القوانين الاسلامية هو نفسه خالق الانسان، لقد خلق الله الانسان وفق هذه القوانين. أن القوانين الانسانية لا تتناسب وطبيعة الانسان، أن الاسلام نظام يصلح لكل الازمان. أنه يمثل كلاً من الدين والدولة. أن القرآن لم ينزل ليقرأ في القبور أو يغلق عليه في أماكن العبادة [30]). وفي معرض تقويم العلمانية، يقول جمال اوغلو أحد منظري حزب السلامة الوطني. (إن الملوك والرؤساء في الغرب متدينون وهم يزورون البابا، ويزور الرئيس الامريكي الكنيسة بانتظام, إن شعار نحن نثق في الله منقوش على الدولار الامريكي، كما ان الاحزاب السياسية المهمة في الغرب تعتمد على التعاليم المسيحية. أن ممثلي هذه الاحزاب مؤمنون حقيقيون أذ أن أكثر الناخبين لا يصوتون للكفرة، وتبدأ برامج الراديو والتلفزين في الغرب وتنتهي بالصلاة، وتصلي العائلة

قبل البدء بتناول طعامها، وتتم مراسيم الزواج في الكنيسة، وتلق الصلوات في المدراس، ويكتب أسم المسيح على الشهادات، وتعد سويسرا الدولة الاكثر تحضرا على الارض، وذلك لان الناخبين فيها صوتوا لا ضد العلمانية[31]). أظهر الحزب تحولاً كبيراً في موضوع الحريات وحقوق الانسان[32]. وقد أكد الحزب في هذه المدة: (أننا نقود عملية تشكيل الحكومة .. ستشكل حكومة كما يرغب بها أخواننا، ان هذا الحل يعني شيئاً . أن حزب السلامة الوطني لا يؤيد ارتداء الملابس غير اللائقة لن يتدرب الشباب ليصبحوا قطاع طرق وشيوعيون، لن تعرض الافلام غير الاخلاقية في دور السينما، سيتكلم كل واحد بما يعتقده. أن اولئك الذين يقرأون في بيوتهم لن يعاقبوا[33]).

من الواضح أن حرية الكلام وقراءة الكتب تنطبق على المؤمنين فقط، ولم يحاول الحزب أن يذكر الشيوعيين في هذا المجال[34] . واكثر من ذلك، فقد عبر الحزب عن آرائه في حرية الكلام في أنتخابات عام 1973، وفي هذا المجال قال نجيب فاضل Kisakurek أحد المستشارين في مجلة مللي كازتة [35]. (أن من العبث توقع النضج لشعب كان تحت حكم الكمالية لمدة طويلة .. دعونا نتحدث حول طريقة نضج وقيادة الشعب الى طريق الله بالقوة .. هل أنتم مستعدون [36]). ولم يحاول حزب السلامة الوطني أن يتخذ موقف الهجوم المباشر على الديمقراطية في أنتخابات عام 1973 . الا أنه عبر عن مشاعره الحقيقية عن ذلك في عام 1980م ن أذ بدأ ينتقد الديمقراطية ، مؤكداً أنها تتعارض مع مبادئ الاسلام[37]. وفي هذا المجال، اكد حزب السلامة الوطني أن: (الديمقراطية مؤامرة غربية لقيادة الجهلة بموجب الاساليب الغربية والمسيحية. أنه أنتصار للمسيحية ضد الاسلام، لذلك يجب تطبيق القوانين الالهيه أذ لا يمكن للأنسان تشريع قوانين يمكن تطبيقها[38]).

والحق ان الديمقراطية تتناقض مع الاسلام في جملة أمور بالامكان ايجازها في الاتي[39] :

1-ان الديمقراطية تجعل السيادة للشعب، وتجعل الامر كله له، فهو المرجع الاعلى في كل شيء، والشعب حسب أحكام الديمقراطية مصدر جميع السلطات في الدولة. فهو الذي يُشرع القوانين ويُعين القضاة ويقيم الاحكام. في حين أعطي الاسلام السيادة للشريعة، فالامر كله لها، وهي المرجع الاعلى في كل شيء. أما السلطات فأن الاسلام جعل سلطة التشريع لله لا للناس، فلله وحده الذي يشرع الاحكام في كل شيء، سواء في العبادات أم المعاملات أم العقوبات أم غير ذلك، ولا يجور لأحد منالناس أن يشرع ولو حكماً واحداً .

2-أن القيادة في الديمقراطية جماعية وليست فردية، والسلطة فيها جماعية وليست فردية. فالحكم يباشر مجلس وزراء ورئيس الوزراء ورئيس الدولة انما يكون رئيساً شكلياً يملك ولا يحكم بخلاف الاسلام فأن القيادة والسلطة فيه فردية وليست جماعية والسلطة جماعية. فقد روى عن أبي سعيد أن رسول الله (ρ) قال: (اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا عليهم أحدهم). وروى عبد الله بن عمر أن النبي (ρ) قال: (لا يحمل لثلاثة بتلاة من الارض، الا أمروا عليهم أحدهم), فالحكم الاسلام يقوم به الخليفة، وجميع صلاحيات الدولة محصورة به، فهو وحده صاحب الصلاحية في الحكم، ولا يشاركه في شيء منها أحد مطلقاً، بل ينفرد بها وحده، ومنها كانت القيادة في الاسلام فردية وكانت السلطة فردية[40].

3-أن الدولة في الديمقراطية عدة مؤسسات وليست واحدة، في يده أنه في الاسلام فأن الدولة والحكومة شيء واحد هي الخليفة وهو وحده صاحب الصلاحية ولا يملكها أحد سواه مطلقاً قال الرسول (ρ):(الامام راع وهو مسؤول عن رعيته).

4-في الديمقراطية يعد أخذ راي الشعب في شؤون الحكم وادارة الدولة وعليه يتوجب على السلطان أن يأخذ رأي الشعب أو راي المجالس المنتخبة منه، بخلاف الاسلام فأن أخذ رأي الامة وهو الشورى مندوب وليس بفرض ، فيندب للخليفة أن ياخذ رأي الامة ولس فرضا عليه.

5-في الديمقراطية تلزم الحكومة برأي الاكثرية في كل شيء سواء كان في التشريع أن في غيره ألا أنهم في بعض الاحيان يجعلون الالزام بأكثرية النصف زائد واحداً ، وفي بعض الاحيان يشترطون أكثرية الثلثين بخلاف الاسلام فأن رأي الاكثرية لا يرجع في كل شيء ويلزم به بل هناك تنسيق في ذلك، تنسيقه يجري على الوجه الاتي:

أ.الاحكام الشرعية أي الاراء التشريعية: وهذه لا ينظر فيها لرأي الاكثرية او الاقلية وأنما يجب أن ينزل الجميع عنه الدليل الشرعي.

ب.الرأي الذي يدل على فكر في موضوع سواء كان ما يتبع عنه عمل واحد أو أعمال متعددة، فيبحث العمل اوالاعمال على أساس بحث الموضوع، أو بعبارة أخرى: الرأي في الاعمال التي تحتاج موضوعاتها الى تفهم وأمعان نظر، فيكون الرأي من أجل الوصول الى فكرة معينة في الموضوع . حينئذ يترتب عليها القيام بالعمل او عدم القيام به، او الكيفية التي يقام فيها بالعمل هذا الرأي الذي يدل على فكر في موضوع يرجع فيه جانب الصواب لاجانب الاكثرية، كحروب الردة التي ثارت في عهد أبي بكر(τ)هل هي رفض

لأحكام الشرع أم مجرد عصيان مسلح؟ وكمعالجة على (τ) لامر الولاة حين ولي الخلافة هي يبقيهم أو يعزلهم و يبقى البعض ويعزل البعض الاخر؟

ج.الرأي الذي يرشد الى عمل لا يحتاج الى تفهم وأمعان نظر من الخبراء والفنيين, هذا الرأي يرجح فيه جانب الاكثرية ويلزم به وذلك كأنتخاب خليفة، هل ينتخب فلان أم فلان وكتحكيم حكمين في حادثة هل يحكم فلان أم فلان، وكأقامة مشروعات عمرانية هل تقام مدارس أم مستشفيات. فكل عمل لا يحتاج الى تفهم وامعان نظر من الخبراء والفنيين ويرجع فيه برأي الاكثرية وتلزم الدولة به . والدليل على ذلك أن النبي (ρ) نزل عند رأي الاكثرية في أحد وخرج الى خارج المدينة، مع أنه يرى خطأ هذا الرأي ويرى الصواب خلافه .

6- في الديمقراطية يتمتع بعض الافراد بحصانة تحميهم من القانون، كرئيس الدولة وأعضاء البرلمان. وهذا بخلاف الاسلام فأنه لا يوجد لأحد في الدولة ممن يحمل تابعيتها اية حصانة، رئيس الدولة كأي شخص عادي أذا ارتكب جرماً يحاكم ويطبق عليه القانون وكذلك أعضاء مجلس الشورى، فأن ايا منهم كأي شخص عادي.

7- في النظام الديمقراطي يوجد ما سمى بالحريات العامة كالحرية الشخصية, حرية العقيدة وحرية الرأي. فلكل أنسان ان يفعل ما يشاء ولذلك لا توجد عقوبة على الزنا .. وهذا خلاف الاسلام، لأن الاسلام يقيد المسلم بالاحكام الشرعية، وما يسمى بالحريات العامة لا وجود لها في الاسلام فلا توجد حرية شخصية، فالزاني والزانية يجلد كل منهما أو يرجم، وكذلك لا توجد حرية العقيدة فالمسلم اذا أرتد يقتل ان لم يتب. وأما ما يسمى بحرية الرأي فان الاسلام اباح للمسلم ان يقول الرأي الذي يراه مالم يكن اثماً ، واوجب قول الحق في كل مكان وكل زمان، ففي حديث عبادة بن الصامت في بيعتهم للرسول (ρ): (وان نقول بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم). ويمكننا تلخيص وجهة نظر حزب السلامة الوطني من الرأسمالية والاشتراكية، في مقالة لنجيب فاضل جاء فيها: (نحن نقسم طريق الخلاص على مجموعتين: الاولى هي طريقة الاسلام في الخلاص، والثانية يكون تصنيفها كنظم ورائية التي لا توصل الى الخلاص. أن المجموعة الثانية لا تعتمد على التعاليم الالهية وناقض نفسها بأعتمادها على قوانين من صنع الانسان مثل الشيوعية والرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية . لقد تم التأكيد أيضاً على أن الله قد أمرنا أن نحكم طبقاً لتعاليم القرآن الكريم، وليس حسب أرائنا الخاصة، أذا حكم الناس حسب نظام التصويت، فأنهم لن يكونوا بحاجة الى كلام الله, في المجتمعات التي تحل فيها كل القضايا وفقاً لنظام التصويت، لا ينتشر الاسلام[41]). أما فيما يخص موقف الحزب من الولايات المتحدة، فقد عارض الحزب الوجود الامريكي في الاراضي

التركية، كما عارض أستخدام الولايات المتحدة الاراضي التركية ضد منطقة الشرق الأوسط، ونتيجة لهذا فقد أنتقد الحزب حكومة ديمرئل في أواخر عام 1979 بسبب زيادة النشاط العسكري الامريكي في تركيا، حيث قدم أستجواباً الى مجلس النواب التركي مطالباً فيه محاسبة ديمرئل بسبب هذا النشاط الامريكي، وقد دلل على هذا قيام طائرتين بالهبوط في مطار مالطا وهما تحملان 180 عسكرياً أمريكياً مع أحدث المعدات الحربية، مؤكداً أن هذا يشكل تهديداً لأمن المنطقة. والحق، كان الحزب قادراً على خلق رأي عام مناهض للغرب الولايات المتحدة، عن طريق المشكلة القبرصية، ومشكلة الأفيون، ومشكلة الحظر الأمريكي على تركيا. وان أن الفكر السياسي لحزب السلامة الوطن[42] هو وسط بين الفكر الليبرالي (حزب العدالة) وفكر يسار الوسط (حزب الشعب الجمهوري)، وبذلك أصبح حزب السلامة الوطني عامل الموازنة في الحياة السياسية التركية[43]. وفي هذا المجال، يقوم لنا نجم الدين أربكان النظامين الاشتراكي والرأسمالي.. وفيما يخص الاول يقول أربكان: (أنه فكر يهدد الحريات، ويضر بالكيان القومي، ويركز على مصادر أجنبية[44])، أما فيما يخص الثاني، يقول أربكان: (الفكر الراسمالي هو فكر يقوم على الربا، ومصدره أجنبي أيضاً ، أما حزب السلامة فيمضي في طريقة يمتد تأثيرهما على الميدانين الاجتماعي والمعنوي، ورغم أختلاف النظامين في الظاهر، فكلاهما مادي، وكلاهما يعمل على النهوض بالجانب المادي في مقابل أنحطاط المعنويات وكلاهما يزداد أرتفاعاً مادياً مع هبوط الثقافة والاخلاق[45]).

وفي معرض تقويم أربكان حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري قال أربكان:(هناك اليوم العقلية اليسارية ممثلة عن طريق الحزب الايديولوجي اليساري، ويطلق على هذا الحزب حزب الشعب الجمهوري. وهو ليبرالي وعقلية بدون اللون، ممثل عن طريق العدالة، عقلية يمينية، وبعبارة أخرى أن العقلية الوطنية ممثلة عن طريق حزب السلامة الوطني[46]). ويقرر حزب السلامة الوطني ضرورة الغاء الربا والقضاء على الاعراف وقد أعلن برنامجاً طويلاً للتصنيع، ومنها المصانع الحربية بدلاً من الخضوع للدول الاجنبية[47].

إن غاية حزب السلامة الوطني، هي الوصول الى أقامة (تركيا كبرى) وهو يروم التأكيد على الماضي العثماني وعندما كانت الدولة مسلمة، كانت قوية، وبموجبها كان هناك الالتزام الاسلامي، حارب حزب السلامة الوطني من أجل الاخلاق كتطور هام في المجتمع[48]. كما دعا حزب السلامة الوطني الى اتباع سياسة تؤدي في مداها البعيد القضاء على مبادئ أتاتورك العلماني وهو في الوقت نفسه يدعو الى عدم التعاون مع العناصر غير الاسلامية في تركيا، ولديه تحفظات كثيرة تجاة القوانين المرعية ،كما أنه يعارض الشيوعية بعنف، ويؤكد الحزب ان أنتشار المبادئ الاسلامية لا يتم عن طريق القوانين والقوة ، وأنما عن طريق توفير الحياة الحرة للمواطن التركي، وعودته الى

مبادئ الاسلام[49]. وقد علقت صحيفة أنزيجر الالمانية على حزب السلامة قائلة: (إن عودة الاسلام لتركيا ومخالفتها بذلك الاسس لدولة العلمانية التي أرسى اتاتورك دعائمها أثار تفكيراً من جهات عدة. أن المستفيد من هذا كله حزب السلامة الذي هو ضد عضوية تركيا في حلف شمال الاطلسي ودخول تركيا عضواً في السوق الاوربية المشتركة [50]).

ودعا أربكان الى ضرورة تطوير علاقات تركيا مع العالم الاسلامي في المجالات كافة، حيث قال: (وان لا تظل هذه العلاقات صورية ، وأنما يجب ان تكون علاقات فعلية متطورة، اذ أن في العالم ما يقرب من خمسين دولة أسلامية يبلغ سكانها ملياراً ، هذه الدول الاسلامية سوق طبيعية قوية لانتاجنا [51]) .

وعلى هذا الاساس، فقد أنتقد اربكان كل من الصهيونية والماسونية[52] حيث يقول في هذا المجال: (أن الصهيونية والماسونية حاولتا عزل تركيا عن العالم الاسلامي، ومؤامراتهم مستمرة، ذلك ان المعركة بين الاسلام في تركيا والصهيونية قد أتخذت اشكالاً عدة وهي حرب طويلة المدى، ومستمرة منذ خمسة قرون، منذ فتح السلطان محمد الفاتح القسطنطينية وعمل على فتح روسيا، ولكن هذا الصراع في المائة سنة الاخيرة أخذ شكلا مخططا اعد له سلفاً. فأستطاعت بعض القوى عام 1839م ان تؤثر في حسم الدولة الفكرية، وتدخل القوانين الوضعية البعيدة عن الاسلام بوساطة المنظمات اليهودية الماسونية، وقسم العمل اليهودي في تركيا الى ثلاث مراحل مدتها ثلاثون سنة، وهي عبارة عن تنفيذ فكرة لتيودور هرتزل بأسقاط الدولة الاسلامية في الدولة العثمانية، اما المرحلة الثانية، فقد أستمرت عشرين سنة، وهي تقسيم الدولة العثمانية الى دويلات صغيرة، اما المرحلة الثالثة فقد أستمرت خمسين سنة، وكان لابعاد تركيا عن الاسلام، ثم نشأ حزب الاتحاد والترقي، وكان له علاقة باليهودية والماسونية، ومن ثم استطاع اسقاط السلطان عبد الحميد وبدأ في ابعاد تركيا عن النمط الاسلامي وتغريبها بطرق عديدة اهمها العلمانية التي كانت تعني في تركيا بالتحديد اضطهاد المسلمين[53]. وقد خاض حزب السلامة الوطني الانتخابات العامة لعام 1973 اذ حصل على 11,9% من الاصوات أي بواقع 2,24 مليون من اصوات الناخبين، ونتيجة لذلك فقد مثل نفسه في المجلس الوطني الكبير بواقع 45مقعداً . اما بالنسبة للانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الشيوخ، فان حزب السلامة فاز بمقعد واحد. وقد اعلن اربكان عشية انتخابات 1973: " اننا سنعيد عهد الرسول (ρ)، كما اعلن اربكان بعد الانتخابات ان شعار حزبه هو المفتاح وهذا ما سيؤدي الى فتح الطريق المغلق امام الحزب ويكون مفتاحاً لكل الحكومة الأئتلافية [54] ونتيجة لذلك، فقد تكونت أول حكومة أئتلافية، خدمت حزب الشعب الجمهوري، وحزب السلامة الوطني، وذلك في 25 كانون الثاني 1974، حيث ضمت الوزارة ثمانية عشر وزيراً من أعضاء حزب الشعب الجمهوري وسبعة

أعضاء من حزب السلامة. وعلى هذا الاساس فقد قامت الحكومة على أختيار 5000 موظف ديني، وتعيينهم في وزارات مختلفة [55]. وبفضل جهود أربكان عن طريق الحكومة الائتلافية، مثلت تركيا ولأول مرة في أذار 1974 في مؤتمر القمة الاسلامي، وقد أختير وزير الداخلية التركي(وهو حزب السلامة الوطني) في هذا المؤتمر[56]. الا أن الحكومة الائتلافية قد أخفقت في أواسط أيلول عام 1974[57]. ويعزى السبب في ذلك الى أزمة قبرص، حيث أكد اربكان على سياسة التوسع في قبرص، كما أقترح تقسيم الجزيرة [58]. وعلى هذا الاساس يرى حزب السلامة ان الحل في قضية قبرص هو أعلان أستقلال الحكومة الاتحادية القائمة في الجزيرة استقلالاً تاماً، حيث صرح اربكان قائلاً: (سنبين بعد الانتخابات اذا ما كانت قبرص يونانية ام ستكون دولة تركية مستقلة، وحينما يقوم الناخبون بأدلاء أصواتهم سيحددون هذا الواقع[59]). بينما يرى اجويد ان التقسيم السابق – قبل الانزال التركي –كان مستحيلاً أي لايمكن اخذه بنظر الاعتبار. وقد أكدت صحافة بعض الاحزاب السياسية ان اربكان هو الذي أقنع مجلس الوزراء للتدخل في قبرص وان توران كونش وزير الخارجية ووزراء جمهوريون صوتوا ضد التدخل، بينما نرى ان أجويد رفض هذا القول مؤكداً ان اتخاذ القرار كان أمراً جماعياً. والحق يتعذر الدفاع عن وجهة نظر حزب السلامة الوطني فيما يخص قرار التدخل في قبرص، ولاسيما ان توران كونش كان موجوداً في الصين عندما اتخذت الحكومة قرار التدخل. وقد أدى الانزال العسكري التركي في قبرص الى تعزيز موقف أجويد، وأكسبه سمعة عالية في الحياة السياسية التركية، وفي هذا المجال كتب متين مفيد بعد أن أجرى مقابلة مع أجويد في 17 آب 1974م قائلاً: (ان مجموعة من الاتراك أخذوا يقارنون بين مصطفى كمال وأجويد[60] حيث ان الاخير أعطى الدولة أفقاً جديداً ومهمة أكبر[61]). ونتيجة لذلك، حاول أجويد استشارة رأي قادة الاحزاب السياسية وخصوصاً راي فروح بوزبيلي السكرتير العام للحزب الديمقراطي حيث وافق الاخير على ذلك، مؤكداً ان حزبه يصوت بجانب قرار اجويد في المجلس الوطن التركي الكبير، ولكن يبدو أن هناك أعتقاداً بأن اجويد شاور كوروتورك رئيس الجمهورية، وكسبه الى جانبه عن طريق أمكانية أقامة حكومة تقوم على الاقلية الحزبية[62]. ونتيجة لذلك، فقد شكلت حكومة ائتلافية اخرى، اطلقت عليها حكومة الجبهة الوطنية National Fran وتكونت من تحالف اربعة احزاب هي: حزب العدالة، وحزب السلامة الوطني، وحزب الثقة الجمهوري، وحزب الحركة القومي تحت زعامة ديمرئل، وقد بقيت هذه الحكومة الائتلافية حتى أنتخابات حزيران 1977[63]. وفي الانتخابات العامة التي أجريت في حزيران 1977، نرى أن حزب السلامة الوطني قد حصل على 8,56% من الاصوات حيث صوت الى جانبه 1,269,918 أو مثل نفسه في المجلس الوطني بواقع 24 مقعداً[64]. إن انخفاض مقاعد حزب السلامة الوطني في المجلس الوطني التركي الكبير وذلك في

أنتخابات عام 1977 يرجع الى نشوء بعض الانشقاقات الداخلية في صفوف الحزب، وهذ الانشقاقات ترجع الى المرحلة السياسية التي قامت فيها حكومة أئتلافية بين حزب السلامة الوطني وحزب الشعب الجمهوري، فقد كان الجناح النورسي داخل الحزب يعارض هذا الائتلاف، بينما الجناح النقشبندي الذي كان يرأسه اربكان يؤيد هذا الائتلاف. وعلى أساس هذا الخلاف شكل الجناح النورسي التنظيم المعارض داخل الحزب، ونتيجة لذلك فقد أُنسحب عشرون شخصاً من الحزب ، وقد دارت مناورات اربكان السياسية حول افشال محاولة هذه المجموعة من الانضمام الى حزب العدالة وعلى رأسهم احمد توفيق باكصود وحسام الدين اكمومجو[65]. والحق، ان نشاط حزب السلامة الوطني خلال السبعينات أدى الى خرق المظاهر العلمانية في تركيا، وحيث نرى أن اربكان قد أعلن في عام 1973 أنه: (يجب قراءة الغزالي في مدارسنا ونظامنا التعليمي بدلاً من دوركهايم[66]). والحق، وبعد الحكومة الائتلافية التي تأسست في 25 كانون الثاني 1974، أنتشرت بعض المظاهر الاسلامية في تركيا وخاصة في شهر رمضان، كما تم التوسع في المدارس الاسلامية، حيث سمحت للأخيرة بتدريب الائمة والوعاظ، واصبحت هذه المدارس تعلم مايقارب 10% من الطلاب في المدارس الثانوية بما فيهم 50,000 من العنصر النسائي في تركيا، وقد وصل التصويت الاسلامي بين 10% – 15%، وقد عدّ العلمانيون هذه النسبة بمثابة خطر على المدنية التركية[67].

3- حزب السلامة الوطني والنظام السياسي في تركيا:

والحق، بتأثير من حزب السلامة الوطني، وطلاب النور في تركيا خرجت الى حيز الوجود سلسلة (ألف كتاب) التي تدعمها وزارة التربية ، وتتناول هذه السلسلة الثقافية التركية وقيمها بمعيار أسلامي، حيث أنها قدمت رحلات ابن بطوطة للقارئ التركي التي ترجمت عام 1971 ضمن أقسامها التي تتحدث عن العنصر الاسلامي من الترك فقط [68]. فضلاً عن ذلك، أخذ حزب السلامة الوطني يعمق هذه المفاهيم في المجلس الوطني التركي الكبير، وفي هذا المجال اكد أحد النواب في مجلس الشيوخ التركي في عام 1972 عن خطاب له حول ضرورة كون اللغة العربية لغة مشتركة وجاء في خطابه (في كتاب الاتحاد الاسلامي لجلال نوري يوصي المؤلف بجعل اللغة العربية لغة مشتركة للمسلمين[69]).ونتيجة لذلك، فقد ذكرت احدى الصحف اليومية في تركيا في شباط 1971: دولة علمانية هي التي تقوم بتدريس الجيل الناشيء، حيث يقوم الاخير بدراسة الحروف الاتينية بدلاً من الالف باء التركية الاسلامية[70]. كما واطلقت الصحافة الاسلامية في تركيا على أتاتورك تسمية (الدجال) في الوقت الذي قامت هذه الصحافة بالثناء والمديح على الملك فيصل – ملك السعودية السابق – بعد أغتياله على يد أبن أخيه[71]. وقد كتب أحد الاشخاص

الذي له ميول أسلامية مقالة في أحدى الصحف التركية، أكد فيها: (لا نريد جهاداً وحملة أسلامية لا مكان فيها للقوميات والاجناس، نقول لابد من وحدة اسلامية[72]). وقد أكدت على المفاهيم السابقة الذكر الدكتورة بحرية أوجوك في مجلس الشيوخ، وذلك في تموز 1972 قائلة (اسمحوا لي بهذه المناسبة ان أقرأ لحضراتكم ما يرد في كتاب دراسي أمام سمع وبصر المدرسين المكلفين بتطعيم أفكار الطلبة بمبادئ أتاتورك، على الرغم من أن القومية مزية لا تكتسب بالعمل والتمني، الا ان الاسلام فضيلة مكتسبة بالتمني، لذلك لا يحق لأحد أن يفتخر بشعبه، وندرس الان هذا الموضوع هل ان على الفرد ان يضحي بنفسه في سبيل دينه ام في سبيل شعبه. لا مكان لوجود أسباب فكرية ومنطقية في أكتساب الفرد لروح التضحية وقوتها في الفكر القومي، كما انه لايجد المقابل لتضحياته التي يقوم بها بشكل لاشعوري، واذا أنقسم الاسلام الى قوميات مختلفة، فذلك يعني وجود خطر الصراع و النزاع بينها[73]) .

وتحت تاثير حزب السلامة الوطني، أصدرت رئاسة الشؤون الدينية Diyanet Isleri Baskanliginin بياناً في حزيران 1973، أكدت فيه على دعوة المرأة التركية الى الحجاب[74]. حينما سافر اربكان الى السعودية عام 1974 –وكان وقتئذ نائباً لرئيس الوزراء – بدأ زيارته للكعبة وفي الرسالة التي كتبها للملك ذكر ما يلي (إن معرفة الشعب والحجاج للمشروعات التي ستقام في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية بالقروض التي سيمنحونها لتركيا تعد من الامور المهمة، ان دعمكم لموقف تركيا سيفتح لتركيا مرحلة جديدة في العالم الاسلامي ومساعدتكم لنا في هذا المجال سوف تدعم هذه المرحلة [75]. وقد علقت احدى المجلات التي تصدر في تركيا (مجلة اولادي) في عددها الصادر 3 حزيران عام 1974 على موقف اربكان قائلة: (أقدم اربكان علىموقف أ سقط أعتبارت تركيا كدولة الى الصفر [76]). ودعت مجلة (أولادي) اربكان الى التخلي عن الجنسية التركية، وأختيار الجنسية العربية، دعت المؤسسات الوطنية الى استنكار موقف أربكان، وعدت ذلك في مقدمة المهام الوطنية[77].فضلاً عن ذلك، فقد كتب عبد الرحمن سردار في صحيفة (ميللي غزتة) في 11مايس 1975قائلاً : (اللغةالتركية كانت قبل الاسلام لغة القبائل والعشائر الصغيرة، وكانت لاتتجاوز عدداً محدداً من الكلمات، ومع ظهور الاسلام ومخاطبته لأصحاب الارادة والادراك والعقل، اخذ الاتراك يضمون أفواجاً الى الاسلام حيث أستوعبوا بما أكسبوه من الاسلام بروح الجماعة والنظام المعنى الحقيقي للدولة ،حيث بدأوا بعدها بأقامة دول كبيرة وذات شأن[78]. وقد قام حزب السلامة الوطني بنشاطات سياسية في السياسة الداخلية قبل قيام انقلاب 12ايلول 1980، ومن هذه النشاطات، معارضته في أستخدام القواعد العسكرية الامريكية في حادثة الرهائن الامريكان بالسفارة الامريكية في طهران. وقد تجلى ذلك في البيان الذي اصدره سليمان عارف أمري

في 6 كانون 1979. أعلن فيه ان حزبه يعارض بشكل قاطع ان تستخدم الولايات المتحدة القواعد الموجودة على أراضيها في حالة تدخل امريكي ضد أيران[79]. ولما كانت حكومة ديمرئل بحاجة الى تأييد هذا الحزب في المجلس الوطني التركي الكبير للاحتفاظ بالاغلبية فأنه كان من غير المحتمل ان تقبل الحكومة أستخدام الولايات المتحدة قواعدها في تدخل عسكري ضد أيران[80].

ولا بد ان نؤكد في هذا المجال ،أن الإئتلاف الذي تم بين أجويد واربكان وعلى الرغم من اضطرابه، كان يبدو خطراً من وجهة نظر المؤسسة العسكرية على نحو مفاجئ في 5 أيلول 1980 عندما أنضم أجويد وأربكان الى المجلس الوطني التركي الكبير في أسقاط وزير الخارجية وهو من حزب العدالة ، حيث أكد أنه كان متورطاً في توثيق علاقات تركيا مع الكيان الصهيوني، والاقتصاديات الغربية، وفي الحقيقة كانت هناك خشية من قبل الجيش في أئتلاف أجويد – اربكان الذي من شأنه ان يقوض سياسة التقشف والامن وتأييد الغرب ان تجمعاً كبيراً مؤيداً لأربكان وحزبه في مدينة قونيا يوم 6 أيلول، أي بعد يوم من طرد وزير الخارجية هو الذي عجل على قيام أنقلاب 12 أيلول 1980[81]. وقد أشترك في تظاهرة 5 أيلول 1980 ما يقارب 40,000 مواطن تركي[82]. ونادى المتظاهرون بتأسيس دولة اسلامية، وقام متظاهرون بالاستهزاء بكل ما يؤمن به أتاتورك والمؤسسة العسكرية وقد هتف هؤلاء الذين جاءوا من جميع أنحاء البلاد بالشعارت الدينية، وطالبوا بأستخدام الشريعة الاسلامية في التعامل السياسي الداخلي، ومنعوا عزف النشيد الوطني[83]. وأحتج المتظاهرون على ضم القدس، ونادوا بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني، ودعوة المسلمين للمناداة بالقدس الحرة. كما دعا أربكان في هذه التظاهرة الى بدء الصراع لأنهاء العقلية الغربية الزائفة التي تحكم تركيا. وقد كتب المتظاهرون الشعارات باللغة العربية، وقام هؤلاء بحرق العلم الصهيوني والامريكي والسوفيتي نادى المتظاهرون بشعار(الموت لليهود) ولا سيما ان مدينة قونيا تضم أعداداً من طائفة اليهود التي يبلغ عددها 20,000 يهودي[84].ونادى المتظاهرون أيضاً : (جاء دور القانون الديني وانتهت الهمجية، الشريعة اوالموت، ان الدولة الملحدة يجب ان تدمر، وان القرآن دستورنا، نريد دولة أسلامية بدون الحدود والطبقات), وأضافوا، (بعد الشاه وبوتو وهويدة جاء الدور على ماسونيينا ..). ونادى المتظاهرون بأنهم لا يريدون النشيد بل يريدون الاذان[85]. وقد وصف ايفرن تظاهرة قونيا بأنها كان قمة (استعراض القوة من قبل الرجعية شكل تهديداً للنظام بسبب رفض العلمانية من قبل أربكان، وكان الجيش يقظاً من هذه التظاهرة بعد مجموعة من التظاهرات الاقليمية، وفي أعقاب أجتماعات تمت في المانيا هاجم خلالها حزب السلامة الوطني قيام أتاتورك بتسليم تركيا للهيمنة الصهيونية والمسيحية ووعدوا بحكم البلاد حسب القانون الاسلامي اذا ما تسلموا السلطة، وأعطوا المشاركين في المسيرة لافتات كتب عليها (اليوم ايران، وغداً تركيا). وفي 6 تشرين

الثاني واجه الجيش علناً في قونيا تحدي الدعوات لأعادة تطبيق قانون الدولة الاسلامي وقطع العلاقات مع الغرب, وقد جيء بالاف الاتباع الى المدينة من جيمع أنحاء البلاد، وبدأ التجمع الذي نظم تحت شعار (يوم تحرير القدس) بعرض قدمه الشباب في حزب السلامة الوطني، ثم الافراد المدربون على السلاح الذين يرتدون الزي الاسلامي ويلوحون بأعلام خضراء كتبت بالعربية، ويحملون لافتات تبرز مكانة القرآن والسلاح. ان الحشد الجماهيري الذي رفض ترديد النشيد الوطني قد عّد اربكان منقذ تركيا في المستقبل[86]. ان صعود حزب السلامة الوطني كان يوفر البديل الوحيد لتولي السلطة من الجيش لأنقاذ الامة لعدم وجود قوى أخرى تحظى بشعبية ، فعندما قامت الاذاعة السرية للحزب الشيوعي التركي من برلين الشرقية بأدانة الانقلاب فأنها دعت اتباع حزب السلامة الوطني لقيادة المقاومة. وكانت شعبية اربكان في العامين 1979 و 1980 في حالة أرتقاء، لانه التزم بالقضايا الاسلامية في الشرق الاوسط عن طريق أدانة الكيان الصهيوني. فقد قام أربكان أيضاً باستخدام الهوية التركية (او القلق النفسي) الناشيء من النزاع الذي تم حله حول مكانة الماضي العثماني والاسلام في شخصية الامة الثقافية والتأريخية. ان الروابط مع الماضي والتي قام أتاتورك بأبعادها عن المجتمع التركي، قام اربكان بإعادة تشكيلها من جديد[87]. وبالامكان ان نقول في هذا المجال، ان حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة كانا يقومان في السبعينات بأرضاء حزب السلامة الوطني، لقد كان عليهما تقديم تنازلات للأتجاه الاسلامي، لأن أعتبارات السياسة الخارجية القائمة على طلب المساعدات الاقتصادية في الاقطار العربية والاسلامية والحاجة الى نفطها، تعزز ذلك.

ثانيا- الحركات الإسلامية في تركيا بموجب دستور عام 1982:

1 - حزب الرفاه:

تكونت احزاب سياسية إسلامية بعد العودة إلى الحكم المدني، من هذه الاحزاب حزب الرفاه, حيث قام المحامي علي توركان بتأسيس هذا الحزب, إذ قدم طلباً بقائمة تضم 33 اسماً كأعضاء للهيئة التأسيسة للحزب, وقد اعترض مجلس الأمن القومي على 29 اسماً في القائمة في 9 آب 1983. والأسماء التي تمت الموافقة عليها هم: عبد الرحمن سردار, وأحمد توبال أوغلو, وأحمد تكدال, وحسن يلدز. ونتيجة لذلك أصبح أحمد تكدال رئيساً للحزب[88], وأصبح رضا Ulucak, وعمر ايبكجي عبد القادرOncel, وباهري زنكين نواباً للرئيس, وصار جهاد إيهان السكرتير العام للحزب[89]. قدم الحزب قائمة جديدة بـ 29 اسماً اعترض مجلس الأمن القومي على 25 منهم في 29 آب 1983. في6 أيلول قدم الحزب قائمة جديدة بـ25 عضواً لم يتم الاعتراض عليها. وتجدر الإشارة في المجال, إنه انضم إلى حزب الرفاه بشكل جماعي قبل الانتخابات المحلية خمسة عشر

عضواً من البرلمانين السابقين. أكد حزب الرفاه في المادة الثانية من نظامه الداخلي أنه يعمل وفق الدستور وقانون الاحزاب السياسية [90]. وقد انتقد حزب الرفاه الراسمالية والصهيونية والشيوعية, مؤكداً في أدبياته أن نظام الاستعباد المطبق في تركيا لم يوجد صدفة, بل أن الرسمالية العالمية والصهيونية وبمنتهى الوسائل هي التي أوصلت النظام الاقتصادي التركي الى هذه المرحلة [91]. وفي هذا المجال جاء في أدبيات حزب الرفاه ما يأتي: (اليهود هم الذين يوجهون الرأسمالية العالمية .. والرأسمالية المستغلة هي التي تحكم وتتحكم بالعالم فالدول الرأسمالية هي التي تتحكم في الحقيقة بمقدرات الدول والانسان [92]). ويرى حزب الرفاه أن الرأسمالية والصهيونية تؤيدان الاحزاب التقليدية في تركيا تؤمنان لهذا الاحزاب احتياجاتها, ونتيجة لهذا التعاون والتعاضد فان تركيا ومنذ أربعمائة سنة تحكمها أحزاب تختلف بالاسم ولاتختلف ذرة في المحتوى. هذه الاحزاب كلها تسير حسب خطة صندوق النقد الدولي الذي يؤمن القروض الخارجية. وهذه القروض عندما تنوء الدولة بحملها, وتصبح في وقت من الاوقات عاجزة حتى عن سداد فوائدها.. هي الوسيلة لإدخال الدولة في إطار التبعية [93]. وفي معرض انتقاد حزب الرفاه للشيوعية,أكد الحزب: "لقد سقطت الشيوعية بعد أن ظلمت الإنسان لمدة سبعين عاماً. والراسمالية هي الاخرى تظلم الانسان وستسقط في وقت قريب وسبب عدم سقوطها مع الشيوعية هو الحلف المثلث الذي اقامتة مع الصهيونية والإمبريالية, مما جعلها أثبت وأقوى من الشيوعية هو الحلف نسبياً.. هذا وبالرغم من أن كلا النظامين اساسهما باطل ولا يؤمن السعادة لبني البشر"[94]. وقد تحدث حزب الرفاه عن "النظام الاقتصادي العادل" [95] فجاء تعريفه بأنه "هو النظام الذي يقوم على مبدأ إن الحق هو الأعلى.. وهو النظام الذي لايسمح في أي وقت وتحت أي ظرف باستعباد الإنسان والذي يعطي كل إنسان حقه الذي يساوي بين الناس في الغرض [96] الذي يؤازر كل مجهود بناء فاعل يقوم به الانسان, وهو النظام الذي يزيل كل العقبات والمعوقات التي تحول دون تقدم الإنسان ورفاهيته وسعادته.. وهو النظام العادل الذي يسمح بالربح كعامل تشجيع ويمنع الربا ويسمح بالأسواق المفتوحة ويمنع الاحتكار. هذا هو النظام الذي فيه الحق فوق كل شيء"[97]. ويضيف حزب الرفاه قائلاً: " في دول السوق الأوربية المشتركة على سبل المثال 10% من الفوائد و35% من قيمة التأمين تضاف إلى أسعار وتكاليف السلع. ومن هنا فأن السلع التي تنتج في بلد يخضع للنظام العادل ستكون أرخص من قرينتها في أي مكان آخر. ولهذا سيزيد الطلب على هذه السلع الرخيصة, وبالتالي ستزيد الصادرات". ومن هذا المنطق, عارض حزب الرفاه انضمام تركيا إلى السوق الأوربية المشتركة, وقد عد الحزب محاولات هذا الانضمام إلى الأخيرة:" بانها محاولة تخريب تركيا من الناحيتين المعنوية والمادية, وتصبح تركيا بأخلاقها وتراثها وتاريخها دولة واحدة مع اسرائيل". ويوضح حزب الرفاه محاولات انضمام تركيا الى السوق الاوربية

المشتركة قائلاً: إن نظام الحكم الحالي ليس اكثر من حارس لمصالح الغرب: وعلى وصول الاموال إلى المصارف الخارجية التي تمد اسرائيل بماء الحياة. ليس هذا فحسب بل إن انضمام تركيا إلى السوق الأوربية المشتركة الدولة رقم 13 فإن إسرائيل ستكون الدولة رقم 14 في منظومة الدول الأوربية... وهكذا ستكون مع إسرائيل دولة واحدة. إن الهدف الذي يسعى له السياسيون بكل قوة لضم تركيا للسوق الأوربية المشتركة له نتيجة واحدة وهو إيصال الأموال إلى إسرائيل مباشرة, بدلا من إرسالها عن طريق المصارف اليهودية في أمريكا" [98]. وفي هذا المعنى يقول اربكان: "في المفهوم الراسمالي السمكة الكبيرة تبتلع السمكة الصغيرة إن تشيللر يكرر الحديث عن الوحدة الحركية كل يوم, وهذه الاتفاقية ليست سوى وسيط, وتشيللر لاتملك عقلاً لإدراكها.. فهل من المعقول أن يزيل الحواجز الكمركية أمام إسرائيل ونضعها أمام الدول الإسلامية؟ أيفعل ذلك من له عقل أو إنصاف؟ [99]. وقد هاجم الحزب من جانب اخر, حلف شمال الأطلسي, مؤكداً أن أسلحة نووية نصبت في تركيا, وطالب بانسحاب القوات الأمريكية من البلاد وقوامها 1500 جندي [100], وعدّ الحزب نفسه جزءاً من الحركة الإسلامية الدولية[101]. من هذا المنطلق يتحدث حزب الرفاه عن إمكانيات العالم الإسلامي الممتد على مساحات مهمة.. وسكانه اكثر من 1,5 مليار نسمة ويمتلك ثروات هائلة من هذا.. هذا العالم لو أقام سوقاً اقتصادية مشتركة.. لبت في البداية احتياجاته.. ستكون وسيلة عظيمة لنهضة شاملة تفوق كل تقدير" [102] وعلى الرغم من معارضة الجيش في اشتراك حزب الرفاه في انتخابات عام 1983 , إلا أنه خاض الانتخابات فحصل على نسبة 5% من الأصوات [103]. وقد صرح اربكان في وقته قائلاً: "إن الحاجز والسد الذي تخرج منه هذه الأحزاب, وتدور الأيام ويقوى حزب الرفاه, وتضعف الأحزاب التقليدية, فصارت هذه الأحزاب تستجير من حاجز النسبة وتطلب بالغائه أو بتخفيض نسبته إلى 5% [104]. ثم اشترك حزب الرفاه في الانتخابات المحلية التي أجريت في 25 اذار 1984, إذ حصل فيها على 43% /757 من الاصوات أي بنسبة 4,73 في ولايتين مع رئاسة البلدية في خمس مدن [105]. فضلاً عن ذلك, اشترك حزب الرفاه في انتخابات تشرين أول 1987م إذ فاز بـ7,06% من الأصوات [106]. ثم حصل حزب الرفاه على فوز كبير في الانتخابات البلدية العامة التي جرت في تركيا يوم 27 آذار 1994, إذ فاز بـ28 بلدية كبرى (ولاية) من مجموع 76ولاية في أنحاء تركيا, وكان من بين هذه الولايات استنبول وأنقرة , وحصل أيضا على 314 بلدية متوسطة وصغرى (في المدن الصغيرة والقرى) [107]. وهذا يعني أن حزب الرفاه حصل في هذه الانتخابات 19,1% من مجموع الأصوات, وبالتالي أصبحت مرتبته ثالثة بعد حزب الطريق الصحيح برئاسة تشيللر الذي حصل على نسبة 21,5% أي المرتبة الأولى, يليه حزب الوطن الأم برئاسة مسعود يلماز, إذ حصل على نسبة

21,01% من مجموع الأصوات (المرتبة الثانية). في الوقت الذي حصل الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي برئاسة مراد قرة يالجن على نسبة 13,65% (المرتبة الرابعة) [108]. وتعترف مختلف الاطراف السياسية في تركيا, بأن الرابح الأكبر في الانتخابات البلدية العامة هو الاتجاه الاسلامي, على الرغم من أن حزب الرفاه يعد الثالث من حيث نسبة الاصوات التي حصل عليها. وترى هذه الاطراف السياسية أن فوز الاتجاه الإسلامي يكمن في النقاط الثلاث الاتية:-

1-إن حزب الرفاه قد حقق في هذه الانتخابات نسبة 19,1% من مجموع الاصوات, في الوقت الذي لم يتجاوز نسبته 9,6 في انتخابات بلدية جرت عام 1989 [109] وبالتالي يكون حزب الرفاه قد حقق شعبية قد زادت بنسبة 100% اي انها تضاعفت خلال أربعة اعوام فقط. أجريت انتخابات بلدية تكميلية في 5 حزيران 1995 في اقليمين مع اربع وثلاثين مقاطعة, حصل فيها حزب الرفاه على 17,44% من الأصوات أي المرتبة الثالثة بعد حزب الطريق الصحيح وحزب الشعب الجمهوري [110].

2-حصل حزب الرفاه على عدد كبير من الولايات الكبرى بما في ذلك انقرة واستانبول في الوقت الذي كان في حوزته اربع بلديات كبرى فقط حصل عليها في انتخابات عام 1989. وهذا يفسر انتقال شعبية حزب الرفاه من المدن الصغيرة الى المدن الكبرى.

3-إن النسبة التي حصل عليها حزب الرفاه -19,1% من الاصوات- تفسر بمقدرة حزب الرفاه على الحصول على ثلث المجلس الوطني التركي الكبير على وجه التقريب في حالة إجراء انتخابات تشريعة.

والحق ان هناك أسباباً متعددة لفوز حزب الرفاه بالإمكان إيجازها في الاتي:-

1-البرنامج الانتخابي لحزب الرفاه إزاء القضية الكردية في تركيا, وفي هذا المجال فسرت بعض الاطراف السياسية الاسلامية التركية فوز حزب الرفاه في المناطق الكردية وأن الأكراد يقولون نعم للحل الإسلامي للقضية الكردية [111]. وتجدر الاشارة في هذا المجال, أن اربكان زعيم حزب الرفاه, طرح القضية الكردية في برنامجه الانتخابي مثل الانتخابات البلدية العامة في تركيا, اذ قال اربكان في المؤتمر الرابع لحزب الرفاه في انقرة في 10 تشرين الاول 1993: "أن حزب الرفاه سيأتي إلى السلطة, وانه يرحب بالجميع سواء أكانوا أكراد سنة او شيعة [112].. وإن النظام الموالي للغرب لم يعد عملياً وانه وزملاؤه سيقيمون نظامهم العادل, وإن الواقع الإسلامي يجب أن تاخذ في الحسبان لتسوية المسأله الكردية. وإن الحزب يدافع عن حقوق الاكراد للتعليم بلغتهم والإذاعة والتعلم بها, إلا أنني وزملائي ضد الإرهاب وتقسيم البلاد" [113]. ولابد أن نؤكد في هذا المجال, أنه لاتوجد إحصائية رسمية عن عدد النواب الأكراد في المجلس الوطني التركي الحالي, إلا أن هذا العدد واضح في

نواب الرفاه, إن هناك 140 نائباً كرديا من حزب الرفاه, أي بنسبة23,3% من مجموع نوابه الـ158 في المجلس المذكور [114]. ويردف اربكان قائلا: "النظم المقلدة للغرب هي التي اوجدت هذه القضية, ودواء الإرهاب هو حزب الرفاه, ففي ظل النظام الحالي أجبر جميع الناس على ان يكونوا أتراكا, مما يولد ردود أفعال سلبية في تلك المناطق إزاء ذلك بينما المدة الاساسية لوحدتنا هي الدين, والنظام يعمل ما من شانه تدمير وحدة الدولة والأمة"[115]. وفي هذا المعنى يقول باهري زنكين Bahri Zengin نائب رئيس حزب الرفاه في مقابلة له مع صحيفة "توركش ديلي نيوز": "هناك حرب اهلية في جنوب شرقي الأناضول, هذه المنطقة التي تتكون من طرفين: يكمن الأول من وجود الأكراد فيها في حين يتركز الثاني في وجود الحزب الديمقراطي الكردستاني PKK. لنا اعتقاد ان الاقطار الغربية تساند الحزب المذكور وفي هذا المجال لا بد ان نؤكد ان اية حكومة قوية عليها ان لاتتجاهل هذه المسالة في العلاقات الخارجية, أما على مستوى السلوك السياسي الداخلي ينبغي وجوب حل هذه المعضلة. وفي اعتقادنا أن المواطنين يجب أن يتصفوا بهويتهم الذاتية, وعليه فان على الدولة أن تضع جانباً نظرية السلالة العرقية. أن الشعب جميعه حارب خلال الحرب العالمية الأولى في غاليبولي, أما الان فبدا الواحد منهم يحارب الثاني. أن اسباب النزاع من الممكن أن توضح في الاتي: أن الشعب لا يرتبط مع ماضية المشترك, الذي لا يولي أهمية إلى ذلك, فضلا عن ذلك أن الراوبط بينه تكون قد اضمحلت. وعلية فانه يولي كل اهتمام ويبني الامال للمستقبل. ويدعم الغرب حزب العمال الكردستاني. وفي الوقت نفسه تحاول الحكومة ان تنظم الامور في الدولة بموجب المفاهيم الغربية ولكنها لاتعمل شيئا من اجل جنوب شرقي الاناضول, بسبب علاقة كلا الطرفين بالغرب, وعليه نطالب سلطة مستقلة في تركيا, وبعدها يتمتع كل مواطن في الدولة بما فيهم الأكراد بحقوقهم الثقافية"[116]. وقد وجه ياووز بايدر مراسل صحيفة "توركش ديلي نيوز" سؤالاً لزنكين تضمن الاتي: "هل بامكان الدخول في حوار مع عبدالله اوجلان زعيم حزب العمال لكردستاني؟", اجاب زنكين قائلاً أن أبا جهل كان عدوا للنبي والإسلام, ولكن الرسول (ρ) بعث أكثر من خمسين مقترحاً له يدعو فيه حسم الموضوع معه. وقد خاطب الله سبحانه تعالى نبيه موسى التحدث مع الفرعون بوسائل سلمية. وعليه نرى من جانبنا أن نضع حداً للحرب في جنوب شرقي الأناضول بالوسائل السالفة الذكر" [117].

2-فضلا عن ذلك, فإن حزب الرفاه, خرج من برنامجه الأنتخابي وقد اكد على مساواة الشيعة في تركيا مع السنة, وفي هذا الصدد قال اربكان في المؤتمر الرابع لحزب الرفاه في 10 تشرين الأول 1993: "إن حزب الرفاه يتصف بالشعبية في تركيا, وأن الحزب يهدف الى إحلال السعادة لكل فرد, ويجب منح حقوق متساوية لكل فرد [118].

3-إن المواقف العلمانية لحزب الشعب الجمهوري الذي احتكر السلطة في تركيافي ظروف ما قبل السبعينات تعد عاملا اساسيا في دفع الشريحة المتدينة في تركيا إلى تأييد الحركات الإسلامية, بما فيها حزب الرفاه.

4-إن قوى اجتماعية جديدة ترى المشاركة في مجالات الحياة كافة كالسياسة والتجارة والاقتصاد والثقافة والتربية والفن والصحة والرياضة, وترى هذه القوى في الاسلام عاملاً محركاً أساسياً للتنمية, ولهذا السبب ذهبت أصوات هؤلاء لحزب الرفاه.

5-إلى جانب خطوات التحرر الاقتصادي التي بدأها اوزال منذ مطلع الثمانينات التي تعد مستمرة لحد الان, مع قرارات 5 نيسان التي اعلنها تشيللر لتزيد من الفوراق الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء وأبناء الريف الذين تدفقوا إلى المدن مشكلين مدن الصفيح, وقد ذهبت معظم أصوات هؤلاء لحزب الرفاه.

6-يمتاز حزب الرفاه عن غيره من الأحزاب بحسن التنظيم والانتشار والدعاية وباتساع الحضور النسائي في قاعدتة الأمر الذي أكسبه أصواتاً إضافية [119].

7-الصورة النظيفة التي ظهر فيها رؤساء البلديات من حزب الرفاه من حيث السلوك والاستقامة والخدمات التي قدموها للمواطنين, إلى درجة لم تجد الصحافة العلمانية أية ثغرة تنفذ منها من أجل تشويه سمعتهم. في حين كانت الاحزاب الحاكمة تخرج من فضيحة لتدخل في اخرى. بحيث شغلت الرشاوي والاختلاسات جانباً كبيراً من اهنمام الإعلام التركي منذ ربيع 1993[120]. وعلى الرغم من معارضة الجيش في اشتراك حزب الرفاه في انتخابات عام 1983, الا أنه خاض الانتخابات فحصل على نسبة 5%.

8-انقسام احزاب اليمين واحزاب اليسار فيما بينها، الامر الذي ساعد حزب الرفاه التغلغل وسط هذه الانقسامات الى سلطة البلديات. وتجدر الاشارة في هذا المجال ان احزاب اليمين منقسمة بين حزبي الطريق الصحيح والوطن الام، وجبهة اليسار كانت موزعة على ثلاثة احزاب هي، الشعبي الاجتماعي الديمقراطي واليسار الديمقراطي والشعب الجمهوري [121].

وعقب نجاح حزب الرفاه في الانتخابات البلدية العامة عقد مؤتمراً صحفياً في مقر حزبه بأنقرة قال فيه: "إن الشعب التركي قال كلمته وقد اختار النظام العادل, وإن الفوز الكبير الذي حققه حزب الرفاه انتصار للشعب التركي على زمرة المختلسين ومصاصي الدماء الذين يتحكمون في قوته. وإن الشعب التركي اختار حزب الرفاه لتخليصه من أصحاب البطون الكبيرة. وإن الشعب التركي يعاني الأمرين بسبب السياسات الاقتصادية الظالمة وانعدام العدالة الاجتماعة. وإن الشعب يريد إدارة نظيفة

أمينة على مصالحه. ولذلك اعطى صوته بقوة لحزب الرفاه. وأن فوز حزب الرفاه رسالة واضحة من الشعب التركي إلى الأحزاب التقليدية ليقول لهم لقد أفلست سياستكم. وأن فوزه أيضاً رسالة إلى كل العالم يؤكد فيها الشعب التركي التاكيد على اصالته من خلال اختياره لحزب الرفاه الذي يناضل من اجل حماية هوية الشعب التركي وأصالته" [122]. وفي خضم هذه التطورات, خاض حزب الرفاه انتخابات 24 كانون الأول 1995, أذ فاز بـ21,38% من الأصوات اي بواقع 158 مقعداً في المجلس الوطني التركي الكبير من مجموع 550 مقعداً, في حين حصل حزب الطريق الصحيح على 19,19% أي 135 مقعد في المجلس الوطني التركي الكبير, أما حزب الوطن الأم فجاء في المرتبة الثالثة , حاصلاً على 19,1% أي 131 مقعداً في المجلس الوطني التركي الكبير, بينما حزب اليسار الديمقراطي على 10,71%, أي 76 مقعداً في البرلمان [123]. وأمام فوز حزب الرفاه في انتخابات 24 كانون الأول 1995, بالامكان أن نقدم الملاحظات الاتية:

1-إن نجاح الرفاه في هذه الانتخابات يعد نصراً كبيراً للحركة الإسلامية في تركيا, من شأنه أن يؤدي الى انتعاش هذه الحركة وتعزيز دورها في الحياة السياسية التركية.

2-إن عدم حصول حزب الرفاه على الأصوات الكافية التي تؤهله إلى عدم التعاون معه في تشكيل حكومة ائتلافية.

3-تحسب المؤسسة العسكرية التركية حسابات بعيدة على فوز حزب الرفاه في الانتخابات الأخيرة, إذ أنها تعد نفسها الحامية لمبادئ اتاتورك, علماً أن هذه المؤسسة قامت في تجربتين بحركة انقلابية ضد الحكم المدني في تركيا, هما تجربة 27 مايس 1960 و12 أيلول 1980و مؤكدة في تبرير عملها هذا من خلال حماية المبادئ الست لاتاتورك.

4-إن عدم تعاون حزبي الطريق الصحيح والوطن الأم مع الرفاه في تشكيل حكومة ائتلافية قد يؤدي على المدى البعيد إلى حدوث انشقاقات داخلية فيهما, ولاسيما إذا عرفنا, من أن هناك اتجاهات إسلامية في داخلهما, مما قد يؤدي بهؤلاء إلى الانضام إلى حزب الرفاه الذي من شانه تقوية الأخير وتعزيز دوره في الحياة السياسية التركية.

5-بموجب المادة116من دستور عام 1982 كما اتضح لنا انفاً التي تشير إلى أنه في حالة فشل مجلس الوزراء في الحصول على تصويت بالثقة, وإذا لم يكن بالامكان تشكيل مجلس جديد للوزراء خلال خمس واربعين يوماً فأن على رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس المجلس الوطني التركي الكبير أن يدعو إلى عقد انتخابات جديدة. إن هذا قد يؤدي إلى قيام بعض الإسلاميين الذين صوتوا إلى جانب الأحزاب العلمانية التحول نحو حزب الرفاه في حالة إجراء انتخابات جديده.

6-في حالة حصول حزب الرفاه على الاغلبية التي تؤهله إلى تشكيل حكومة بمفرده, يكون هناك في الغالب تحرك من المؤسسة العسكرية للقيام بحركة انقلابية من اجل عدم وصول الرفاه إلى السلطة، لان الرفاه قد يقوم بتغيرات جذرية في السياستين الداخلية والخارجية مما قد تعدها المؤسسة العسكرية بمثابة خروج على مفهوم ما يسمى بـ "قومية السياسة الخارجية".

7- استطاع الإسلاميون في السنوات الأخيرة من التسلل إلى داخل المؤسسة العسكرية من خلال إنشاء المدارس الثانوية فيها, إن هذا قد يؤدي إلى نشوء نخبة من الضباط الشباب الذين قد يقفون ضد العقليات الغربية من الرتب الكبيرة في الجيش, ومن شأن ذلك أن ينعكس على الاتجاهات الفكرية للمؤسسة العسكرية التركية على المدى البعيد. والحق يحسب الغرب حساباته ازاء تنامي هذا النشاط فيها.

8-استطاع حزب الرفاه الحصول على 21,38% من الاصوات في الانتخابات الأخيرة, وإذا أضفنا إلى هذه النسبة أصوات الإسلاميين التي تذهب إلى مرشحين إسلاميين على قوائم للجميع وبعد اصرافهم عقدوا مؤتمرات صحفية"نادية" ضد حزب الرفاه قال: "ايدينا ممدوة لكل مؤمن.

2- حزب العدالة والتنمية:

وبمناسبة غلق حزب الفضيلة، صرح اربكان قائلا وفي تجمع كبير في استانبول: (اننا عازمون على بناء تركيا الكبيرة من جديد، وان قرار غلق حزب الفضيلة لا يستند الى سند قانوني). وقد طالب اربكان انصار الحزب بشراء صحيفة مللي كازيته مع شرائهم الخبز يوميا لكي يسهموافي حل مشاكل تركيا الاقتصادية. اما رجائي كوتان رئيس حزب الفضيلة، فقد علق على قرار غلق حزبه قائلا: (تم اغلاق حزبنا ولكننا لم ننهزم وسنستمر في طريقنا، لان قضيتنا لا تتأثر بهبوب النسيم). وعلى اثر غلق حزب الفضيلة، انشق برلمانيو الحزب الى جناحين، حيث اعلن الجناح المحافظ عن تشكيل حزب باسم حزب السعادة برئاسة رجائي كوتان الذي قال اثناء مؤتمر صحفي: (ان شعبنا يصبوا الى السعادة.. سنقوم بخدمة كل الشعب التركي من دون اي تمييز وسنجاهر بتميزنا واخلاصنا للقيم الاخلاقية والوطنية.. وسنناضل من اجل الحريات الدينية في تركيا العلمانية). ويتضمن برنامج الحزب الغاء محاكم امن الدولة وانشاء محاكم للنظر بقضايا حقوق الانسان [124]. وقد قام رجائي كوتان فعلا بتقديم طلب الى وزارة الداخلية في 20 تموز 2001 بتشكيل حزب السعادة الذي ضم 46 برلمانيا، ضم الحزب في صفوفه الشخصيات التقليدية المحافظة التي تتمسك بالزعامة الروحية لاربكان[125]. كانت هناك قوتان في داخل حزب الفضيلة، قوة بزعامة كوتان (خاض المعركة على زعامة الحزب تحت شعار: (دعوتنا للجميع، والانتقال بتركيا من التقليد إلى المستقبل)، مشبها نفسه بانه سائق (بوسطة) حزب الفضيلة)، وقوة اخرى قادها عبد الله كل. أما

الجناح الثاني الذي ادى إلى ايجاد حزب العدالة والتنمية Akparti Adalet ve Kalkinma Partisi فقد قاده الشباب، ويعد جناحا متجددا، وبزعامة رجب طيب اردوغان، رئيس بلدية استانبول السابق . وقد كتب احد الصحفيين في صحيفة (صباح) عنه قائلا: (ان السياسة التركية لم تنجب في العقد الاخير سوى شخصية واحدة يتمتع صاحبها بمظهر الزعيم السياسي الا وهو اردوغان). وكانت الصحيفة تشير إلى ان عودة اردوغان ستؤدي إلى انشاء قوة دينامية على الساحة السياسية ستقلق حزبي وسط اليمين في البرلمان وهما حزب الوطن الام وحزب الطريق الصحيح [126]. ان اختيار اردوغان لتأسيس حزب العدالة والتنمية جاء لاعتبارات كونه شخصا مقبولا لدى الاوساط السياسية والاجتماعية في تركيا لما حققه من رصيد شعبي من خلال الانجازات التي قدمها لولاية استانبول عندما كان رئيسا لبلديتها للمدة من 1994-1999، فضلا عن تمتعه بمواصفات رجل الدعوة والداعية في الفكر الإسلامي [127]. ركز حزب العدالة والتنمية في برنامجه على سعيه لحصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الاوربي والتأكيد على ظاهرة التعددية الحزبية في تركيا. وفيما يخص برنامج الحزب في السياسة الخارجية فانه اكد على تطوير علاقاته مع الاقطار العربية وفي اطار منظمة المؤتمر الإسلامي، وحول الصراع العربي-الصهيوني اشار الحزب إلى ان استمرار العنف في الشرق الاوسط قد ادى إلى شعور الحزب والرأي العام التركي بالاسى العميق بسبب العلاقات التاريخية والحضارية التي تربط تركيا بالمنطقة، وان حزبهم يعتقد ان تحقيق السلام الدائم هو المخرج الوحيد لهذا العنف [128]. وبعد تأسيس حزبي السعادة والعدالة والتنمية، اصبحت التشكيلة الجديدة في المجلس الوطني التركي الكبير كالآتي [129]:

اسم الحزب	عدد المقاعد البرلمانية
اليسار الديمقراطي	132
الحركة القومية	126
الوطن الام	86
الطريق الصحيح	80
العدالة والتنمية	51
السعادة	48
المستقلون	19
مقاعد شاغرة	8

ان قضية غلق الاحزاب الاسلامية ستظل قائمة في السياسة الداخلية التركية وفي اطار النظام العلماني بموجب المادة 118 من الدستور التركي التي تنص على ان مجلس الامن القومي مسؤول

عن رسم سياسة الامن القومي للدولة وحماية وحدة البلاد واستقلالها وامنها ورفاهية المجتمع، وما يبرهن على ذلك اعتراض رئيس اركان الجيش التركي في اجتماع المجلس الاعتيادي لشهر حزيران 2001 على المداولات الجارية في المجلس الوطني التركي الكبير للتوصية بتغيير المادة 69 من الدستور التي تمنح الحق للمحكمة الدستورية باتخاذ قرار بغلق أي حزب تقام ضده دعوى من الادعاء العام بتهمة نشاطاته وممارساته المناهضة لمبادئ اتاتورك. ومن ناحية اخرى، ان رسم سياسة الامن القومي من قبل مجلس الامن القومي سيشجع المؤسسة العسكرية من ممارسة الضغط على الاسلاميين لاكتساب اوضاع سياسية جديدة من حيث اضعاف الاتجاه الإسلامي من ناحية، وتحقيق المزيد من المكتسبات للاتجاهات العلمانية من ناحية اخرى وفي ظل هذه التطورات، خاض حزب العدالة والتنمية هذه الانتخابات في العام 2002 ، حيث خرج منها منتصرا على منافسيه من الأحزاب، [130] حاصلا على1 , 34 % من الأصوات أي بواقع 350 مقعدا من اصل 550 عدد مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير وهو ما يؤهله لتشكيل الحكومة التركية المقبلة دون الحاجة لشريك[131]. اما فيما يخص حزب الشعب الجمهوري وبزعامة دنيز بايكال فانه جاء في المرتبة الثانية الذي نجح في الحصول على 19%، اما احزاب الائتلاف الحاكم فكانت خسارته كبيرة اذ لم يحصل حزب اليسار الديمقراطي الذي يتزعمه بولند اجويد الا على 1.2% من الاصوات رغم انه كان المنتصر في انتخابات عام 1999 حيث حصل على 22,1% من الاصوات ودخل المجلس الوطني التركي الكبير في المركز الاول آنذاك. لم يكن الحزب اليساري الديمقراطي وحيدا في خسارته الانتخابية، بل شاركه في ذلك حزب العمل القومي بزعامة دولت بهجلي الذي لم يستطع في اجتياز الحاجز الانتخابي وكسب 8,3% في الوقت الذي حصل في انتخابات عام 1999 على 17,9% من الاصوات. وفيما يخص حزب الوطن الام، فانه حصل على 5,1%، في الوقت الذي شارك في الحكم لوحده وذلك بعد انتخابات عام 1983 و 1987، وشارك في الحكومات الائتلافية المتعاقبة عدة مرات. اما بالنسبة لحزب الطريق الصحيح فانه شارف على تجاوز نسبة 10% لكنه بقي تحت الحاجز حاصلا على 9.5%، كما انخفضت نسبة حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان إلى 2.5% [132]. هناك اسباب عديدة ، لنجاح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية ، يمكننا ايجازها في الاتي :

1- شهد الاقتصاد التركي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية مرحلة من الاستقرار والنمو غير المسبوق. فقد انخفضت معدلات التضخم الى ادنى مستوياتها منذ 25 عاما، كما تحسن الاداء الاقتصادي، حيث وصل معدل النمو الى 59% عام 2003، وارتفع مستوى دخل الفرد الى 3833 دولارا عام 2003، كما يحسب للحكومة تحقيقها هذه الاهداف تحت ضغوط صندوق النقد الدولي

والاتحاد الاوربي الخاصة بتبني سلسلة من السياسات التقشفية التي ادت الى خفض الانفاق العام بمعدل 2,4% عام 2003. وهناك مؤشرات متعددة على النجاح في توفير مليون و200 الف فرصة عمل جديدة من ناحية، وتراجع نسبة التضخم بشكل ملحوظ حيث بلغ 30% عام 2004، وكان قد بلغ 58% عند تولي الحكومة مقاليد السلطة من ناحية ثانية، وتراجع نسبة المديونية من الدخل القومي لتصل الى 65% بعد ان كانت قد بلغت 220 مليار دولار عام 2002 بنسبة 85% من الدخل القومي.

2-جدية حزب العدالة والتنمية في تنفيذ الاصلاحات التي طلبها الاتحاد الاوربي من تركيا [133] كشرط لبدء مفاوضات مع تركيا في تشرين الاول عام 2005 حول انضمامها الى الاتحاد الاوربي. وفي هذا المجال فقد تحرك الحزب في جبهتين: الاولى تتعلق في الاصلاح الديمقراطي الداخلي، والثانية لها علاقة بالتسوية السلمية حول قضية قبرص في اطار مفاوضات تديرها الامم المتحدة من خلال توحيد شطري الجزيرة مع ضمان حقوق القبارصة الاتراك، سعيا لغلق هذا الملف، للانضمام للاتحاد الاوربي، وتطبيع العلاقات مع اليونان. وفي خضم هذه التطورات، رحب الإتحاد الأوربي في 6 تشرين الثاني 2006 بموقف رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بالسماح بحرية التعبير في تركيا [134].

والحق، كانت قضية إنضمام تركيا للإتحاد الأوربي محل جدل كبير لحقبة من الزمن، فقد تسائل البعض حول رغبة الإتحاد الأوربي في الترحيب بعضوية مثل هذه الدولة الكبيرة والفقيرة والبعيدة ثقافيا، كما تسائل آخرون عما إذا كانت تركيا تستطيع أن تغير من نفسها بما فيه الكفاية لكي تفي بطلبات الإتحاد الأوربي، وعل الرغم من أن الكثير من هذه الأحاديث قد أغفل الجيش التركي، فإن الأخير يعد طرفا رئيسا في العملية بفضل دوره الحرج في إقامة تركيا حديثة وشعبيته المستمرة داخل المجتمع التركي وصوته القوي بدرجة واضحة في السياسة التركية، ولا يمكن من دون دعم المؤسسة العسكرية إنجاز أي من الإصلاحات التي يطلبها الإتحاد الأوربي من الحكومة التركية [135]. إن احتمال الحصول على عضوية الإتحاد الأوربي قدم نوعا من الإجابة عن هذه المشاكل، فأولا سوف تجلب عضوية الإتحاد الأوربي لتركيا مزايا إقتصادية تساعد أنقرة بشكل غير مباشر على محاربة الإرهاب والحفاض على وحدتها الإقليمية والسياسية، وثانيا حيث تتقدم تركيا تجاه عضوية الإتحاد الأوربي فإن الدول الأوربية يمكن أن تقلل من دعمها لحزب العمال الكردستاني ، خصوصا جناحه المسلح ، ومن دون الشرعية والدعم الخارجي المؤثر سيصبح الأمر أكثر صعوبة على حزب العمال الكردستاني أن يستمر في صراعه السياسي ، وثالثا وربما يكون الأهم، فإن عملية الإنضمام للإتحاد الأوربي يمكن أن توفر إطار عمل للتعامل مع القضية الكردية، ولأن الإتحاد الأوربي قد

طالب أن يكون السياسيون الأتراك هم المسؤولون أولا عن التعامل مع حزب العمال الكردستاني، فقد أعفى قيادة القوات المسلحة عمليا من تناول تلك المهمة الصعبة ، ومن الإعلان رسميا عن سياسة لإحتضان الإنفصاليين الذين حاربتهم المؤسسة العسكرية ولحقبة غير قصيرة[136]. وفي الوقت نفسه أكدت تركيا التزامها بالبروتوكول الذي يطالبها بالاعتراف ولو اقتصاديا بقبرص. وفي هذا السياق، قالت مستشارة ألمانيا ميركل في 4 تشرين الثاني 2006: " على تركيا أن تعترف بقبرص". ولكن استطلاعا جرى في تركيا في 7 تشرين الثاني 2006 ، وجد أن غالبية الأتراك ترفض تقديم تنازلات بشأن قبرص، ومع ذلك استبعد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في 8 تشرين الثاني 2006 قطيعة مع الإتحاد الأوربي، عندما أشار بعدم التنازل في مسألة قبرص. فأمال تركيا في العضوية يمكن أن تتبدد بسهولة بأي شيء من أزمة حول قبرص إلى تصويت مضاد لها من إحدى الدول الخمس والعشرين الأعضاء في الإتحاد[137]. ونتيجة لذلك، أوصت بتجميد جزئي لمفاوضات انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي، وقد عد أردوغان هذه التوصية بأنها غير مقبولة [138].

الخاتمة

تأتي قوة الاتجاه الاسلامي في تركيا، من كون الاحزاب السياسية التركية تعتمد اعتمادا كبيرا في الانتخابات على الجماعات الاسلامية الى درجة نرى ان احزابا كبيرة، برامجها كانت علمانية، لكن مواقفها اختلفت عن هذه البرامج. من هذه الاحزاب على سبيل المثال حزب الشعب الجمهوري، الحزب الذي اسسه مصطفى كمال في عام 1922م، اذ ارسى هذا الحزب معالم العلمانية في تركيا حتى وفاة مؤسسه في عام 1938م. وقد قام هذا الحزب بسلسلة من الاجراءات القانونية كان الغرض منها، جعل الدستور التركي دستورا علمانيا، وتكللت جهوده بالنجاح في عام 1937م، وعن طريق المبادئ الستة لمصطفى اتاتورك [139].

الا ان حزب الشعب الجمهوري، بدأ يغير من اتجاهاته العلمانية منذ الانتقال الى ظاهرة التعدد الحزبي، حين وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها، اذ وافق الحزب على انشاء كلية الالهيات، ومعهد العلوم الاسلامية في انقرة.

والحق، شهدت تركيا نمو الأسلام وتأثيره الذي بلغ ذروته في نجاحات حزب الرفاه في الأنتخابات . وقد أدى بروز حزب الرفاه لاعبا سياسيا رئيسا الى التعجيل بأزمة ثقافية وسياسية تضع النخب السياسية ضد الأسلاميين. وكما لاحظ هاكان ياووز عندما قال: " لأن العلمانية لاتفصل بين الدين والسياسة، وأنما تخضع الدين لحكم السياسة ، فأنها طورت عملية تسييس الأسلام والصراع بين العلمانيين والأسلاميين من أجل السيطرة على الدولة ".

ونستنتج من هذا العرض السريع، ان الاحزاب السياسية في تركيا بدأت بالتقرب من الرأي العام الاسلامي وبدأت في تقديم تفسير جديد لمفهوم العلمانية، يعد مغايرا ومتناقضامع الدساتير التركية لعام 1924 و 1961 و 1982، وقانون العقوبات التركي. وبالامكان تفسير هذه التطورات في السلوك السياسي الداخلي التركي، ان هناك علاقة (فاعلة) عضوية بين الاحزاب السياسية التركية والرأي العام الاسلامي، اذ بمقدور الاخير ان يغير نتائج الانتخابات. تأتي قوة الاتجاه الإسلامي في تركيا ايضا من كون الريف التركي احتفظ بطابعه الاسلامي على الرغم من انقضاء مدة زمنية طويلة، ومنذ عام 1928م على تبني العلمانية في تركيا، ولا سيما ان هناك قرى نائية في تركيا لم تصلها وسائل المدنية الحديثة بسبب سوء طرق المواصلات فيها.

وتجدر الاشارة في هذا المجال، ان اهالي الارياف هذه بدأت ترسل اولادها الى المدارس والجامعات الاسلامية في الاقطار العربية وبصورة خاصة الى مدارس البحوث الاسلامية وجامعة الازهر في القاهرة. وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ان هناك احزابا في تركيا ما زالت تعتمد على الريف التركي في السلوك السياسي الداخلي. ومن نتائج الصراع بين العلمانيين والإسلاميين، أنه في عشية إنتخابات رئاسة الجمهورية المقررة إجرائها في عام 2007، وأمام إحتمال ترشح رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان لها ، أعلن ناطق رسمي بإسم المؤسسة العسكرية، في 14 نيسان 2007، من أن النظام العلماني في خطر، في حين أعلن رئيس الجمهورية التركية السابق أحمد سيزر، من أن العلمانية في تركيا تواجه أكبر خطر منذ إنشاء الجمهورية في عام 1923.

الهوامش

(1) Dov Waxman , (Islam and Turkish National Identity: A Reappraisal) , The Turkish Yearbook Of International Relations, Number xxx ,Ankara , 2001, P. 3.
(2) Ibid.,p.20.
(3) عبد الحميد محمد حرب، المعالم الرئيسية للاسس التاريخية والفكرية لحركة حزب السلامة في تركيا، ندوة أتجاهات الفكر الاسلامي المعاصر، البحرين 22-1985/2/25، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، ص 435.
(4) المصدر نفسه ، ص 435 .
(5) Ed.heper & Raphael lsraeli, lslam and Politics in the Modernm Middle East, London , 1984, p . 82.
(6) W.B. fisher, "Turkey : physical and Socid Geography" , Op. Cit ., p. 761; Ed., by Metin Heper & Raphael Israeli, Op. Cit., 89; Lencsowski, Op.Cit., p. 155, vail, Op. Cit., p.. 93.
(7) W.B.fisher, "Turkey : Physical and Scial Geography". Op.Cit., p. 716.
(8) Ed., by Metin heper & Raphael israeli, Op , Cit., p. 82; W.B.Fishe, "Turkey: Physical and Social Geography", Op.Cit., p.93.
(9)Ed., by metin heper & Raphael Israeli, Op. Cit., p. 82.
(10) W.B. Fisher, "Turkey: Physical..." Op.Cit., p. 718.
(11) Berberoglu, Op.Cit., p. 93; W.B.Fisher, Op.Cit, p.718; Bozbeyli, Op.Cit., p. 409.
(12) Lenizowski , Op.Cit., p. 155, vail, Op. Cit., p. 93.
(13) مركز البحوث والمعلومات، مجلس قيادة الثورة ، تركيا ، الملف الثالث ، ص 172 ، وكذلك :
Geyikadagi Op. Cit., p.120.
(14) وقد أكدت المحكمة الدستورية بأن قادة حزب النظام الوطني قد أنتهكوا مواد 19و57 من دستور عام 1961م، واللتان لهما علاقة مع العلمانية، وقانون الاحزاب السياسية. راجع : Geyikadagi , Op.Cit., p.121.
(15) Geyikadagi , Op.Cit., p. 122
(16) ربط أربكان بين السياسة الاجتماعية والدين، بحيث أصبح هذا الموضوع أحد العناصر الرئيسة في خطب أربكان، وعلى هذا الاساس أكد أربكان على ألغاء الفائدة، لأنها تقع في صلب عدم المساواة الاجتماعية والجغرافية، وبهذا جعل (عدم فرض الفائدة) أحد العناصر الرئيسة في الاسلام. راجع : تركز الكسان، حزب السلامة الوطني، بحث في كتاب: الاسلام والسياسة في الشرق الحديث ، كروم هيلم لندن، 1984 ، ص 46.
(17) Geyikadagi , Op . Cit., p. 122.
(18) Ibid., pp. 122-123.
(19) راجع وزارة الخارجية العراقية .
Hale , william , Aspects of Modem Turky, Op.Cit.,p.5
وقد حاول أربكان وعن طريق حزب النظام الوطني تحدي قيادة ديمرئل للجناح اليميني للسياسة التركية . راجع : Turkey . op.cit.,p 118.
(20)Ed., Metin Heper and Raphael Israeli , op.cit., p. 82.
(21) تم أفتتاح 42 مركزٌ رئيسياً و 300مركزاً فرعياً للحزب في أنحاء تركيا حتى كانون الاول 1973م . راجع : محمد ، مصطفى ، مصدر سبق ذكره ، ص201 .
(22) Ed ., Metin, Heper, and Raphael Israeli, Op.Cit., P 91.
قام اربكان بأخذ موافقة مرشده محمد زاهد كونكو لايجاد حزب السلامة الوطني وقد سئل الشيخ زاهد ما مصير حركة نجم الدين أربكان وكانت في بداية أنطلاقها فأجاب قائلاً : (أن المسألة تستلزم وقتا لنضج الحركة وأنتشارها وستقوى وتنتشر في أطارها النقشبندي). راجع: حرب، محمد، (هل تتجه حركة أربكان الى التشدد)، مصدر سبق ذكره ص78،

وفي بداية التسعينات أعلن البرفسور محمد أسد كوشان في النقشبندية ، المرشد الحالي للنقشبنديين في تركيا أن اربكان لم يعد يحترم السلطة الدينة للجماعة، ونتيجة لذلك قرر سحب تأييده له. راجع : شاكر، روشين، (الحركة الاسلامية في تركيا) مصدر سبق ذكره ، ص22.

(23) النظام الداخلي لحزب السلامة الوطني ، مصدر سبق ذكره ، ص1 .

(24) Ed. Metin, Heper and Raphael , Op.Cit ., 91.
(25) Ibid.
(26) Ibid.
(27) Ibid., P. 96 .
(28)Ibid.,P. 91 .
(29) Ed., Metin Heper and Raphael Israeli, Op,Cit., 96.
(30) Ibid.,P. 91 .
(31) Ibid.,P. 96 .
(32) Ibid.
(33)Ibid.
(34) Ibid.

(35) صحيفة الوطن (Milligezete) هي الصحيفة شبه الرسمية لحزب السلامة الوطني . تأسس في 12 كانون أول 1973 من قبل أكساي.

(36) Ibid.,
(37) Ibid.,
(38)Ibid., p 93.

جاء في النظام الداخلي للحزب مايأتي: (تأمين وحدة الامة والسلام والعادل والكامل في أطار النظام الديمقراطي اخذ عدد المدارس الدينية يزداد بسرعة كبيرة منذ عام 1975، وكان ذلك نتيجة مباشرة لأنضمام حزب السلامة الوطني الى أئتلاف الجبهة الوطنية ، وقد طالب الحزب أدخال مبادئ ومفاهيم التعليم الاخلاقي في مناهج المدارس الحكومية، ولكن الحزب المذكور تحاشى الخوض في موضوع سيطرة الدين على التعليم أو الدفاع عن دور الدين في الحكم والامور السياسية . راجع : Waller F. Wciher , Op. Cit, p. 108.

(39) زلوم ، عبد القديم ، مصدر سبق ذكره ، ص 59-68 .

(40) لا مانع في الاسلام في أن يفوض رئيس الدولة غيره في مباشرة هذه السلطة وتحمل هذه المسؤولية، كما عرف ذلك في (وزارات التفويض) في كثير من العصور الاسلامية ،ورفض الفقهاء المسلمون في ذلك وأجازوه ما دام فيه مصلحة، والقاعدة في مثل هذه الامور رعاية المصلحة العامة . قال الماوردي في كتاب الاحكام السطانية: (والوزارة على ضربين، وزارة تفويض ووزارة تنفيذ . فأما وزارة التفويض فهو أن يستوزر الامام من يفوض اليه تدبير الامور برأيه ، وأعضاءها على مقتضى أجتهاده وليس يمتع جواز هذه الوزارة . قال تعالى: (واجعل لي وزيراً من أهلي. هارون أخي أشدد به أزري وأشركه في أمري) . فاذا جاز ذلك في النبوة كان في الامامة أجوز، لان ما وكل الى الامام من تدبير الامة لا يقدر على مباشرة جميعه الا بأستنابة، ونيابة الوزير المشارك له في التدبير أصبح في تنفيذ الامور من تفرده بها ليستظهر بها على نفسه، وبها يكون أبعد من الزمن وأضح من الخلل). وأما وزارة التنفيذ فحكمها أضعف، وشروطها أقل، لان النظر مقصور فيها على رأي الامام وتدبيره ، وهذا الوزير وسط بينه وبين الرعاة والولاة ، يؤدي عنه ما أمر، وينفذ ما ذكر ويمضي ما حكم. راجع : البنا، حسن، مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1990 ، ص240-241. والحنبلي، أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء ، الاحكام

السلطانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1983، ص29-32 . والماوردي، مصدر سبق ذكره، ص 18 - 24. والصالح صبحي، النظم الاسلامية نشأتها وتطورها، دار العلم للملايين ، بيروت، 1965، ص 300 - 303. والدوري ، عبد العزيز، النظم الاسلامية ،بيت الحكمة ، بغداد ،1988 ، ص 171-172.

(41) Ed., Merin Heper and Rapheal Israeli , Op.Cit., pp. 92-93.

راجع :

Dogu Ergil, " Turkey , Electoral Issues in Electoral potlitics in the Middle East : Electoral Issues , Voters and Elites , Croom Helm . London , 1980 , pp.19.20.

(42) فيما يخص شروط العضوية والانتساب، تنص المادة (3) من النظام الداخلي للحزب على ما يلي: ((يشترط في المنتسب الى الحزب العمل على تحقيق برنامجه، ويقدم التضحيات المادية والمعنوية لأجل الحزب، ويسهم بفعاليات الحزب، ويدفع قيمة مالية معينه للحزب. مع توفر الشروط التالية : تركي الجنسية ، بلغ سن الرشد، على ان لا يكون محجوزاً على أمواله ، على أن لا تكون أتجاهاته ضد القيم الوطنية لتركيا، ان لا يكون منتمياً لحزب آخر. راجع : النظام الداخلي لحزب السلامة الوطني ، مصدر سبق ذكره ، ص233 .

(43) الجندي، أنور، (يقظة الاسلام في تركيا) ، مصدر سبق ذكره ، ص28 .

(44) المصدر نفسه، ص 29-30 .

(45) المصدر نفسه، ص30 .

(46) Hale, William , Aspeasof Modern Turkey , Op.Cit., p.11

راجع : Dagu Ergil, Op.Cit.,p.25.

(47) الجندي ، أنور ، يقظة الاسلام في تركيا ، مصدر سبق ذكره ، ص29 .

(48)Hale, William, the political and Economic Development of Modern Turkey, Op.Cit., pp. 128-134.

(49) وزارة الخارجية العراقية .

(50) الجندي ، انور ، يقظة الاسلام في تركيا ، مصدر سبق ذكره ، ص 30 .

قال زعيم سياسي فرنسي اوليفية روا : (ليس هناك تحول جذري في تركيا ، بل رغبة في الخروج من انموذج أتاتورك . أن الحركات الاسلامية الكبرى في تركيا تتقيد بالنظام العام والدستور وكأنها تعمل مثل الاحزاب الديمقراطية المسيحية في أوربا . ترتضي الاطار الدستوري و قوانين اللعبة السياسية، وتبنى برنامجاً للدفاع عن القيم الدينية التي تؤمن بها حين تتولى الحكم . وفي أعتقادي ان النظام التركي قادر على أستيعاب هذه القوى الاسلامية) . راجع : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، مصدر سبق ذكره ، ص87 .

(51) الجندي ، انور ، يقظة الاسلام في تركيا ، مصدر سبق ذكره ، ص 30 - 31 .

(52) أستطاع حزب السلامة الوطني في أواخر تموز 1980م وبالتنسيق مع حزب الشعب الجمهوري سحب الثقة من خير الدين أركمن وزير الخارجيةفي حكومة ديمرئل لميوله الصهيونية، راجع :

Colin, Legum, Middle East Survgy 1979-1980, Halmes and Meier Udum Four , London, New York, 1891, p.805.

(53) الجندي، انور، الصحوة الاسلامية منطلق الاصالة واعادة بناء على طريق الله، دار الاعتصام، (بلا)، ص117.

(54) وزارة الخارجية العراقية و

B. Fisher, "Tuekey : Physical and Social Geography" , op.cit.,p.718;
C. H. Dodd, Democracy and Development in Turkey, op,cit., 118.

(55) تجدر الاشارة في هذا المجال أن الحكومة الائتلافية التي تكونت في 25 كانون الثاني 1974م من حزب الشعب الجمهوري وحزب السلامة الوطني ، أصبح أجويد رئيساً للوزراء بينما أصبح أربكان نائباً له . راجع :

W. B. Fisher, "Turkey Physical and Social Geography", Op.Cit., p.718.

(56)Ibid., p.718.

ووزارات حزب السلامة الوطني هي كالاتي: وزارة العدل والداخلية والتجارة والزراعة والصناعة ورئاسة الشؤون الدينية وبحوث الطاقة الذرية . راجع :

Geyikdagi, Op.Cit.,p.106.

(57) Feroze Ahed, the Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op. Cit.,pp.344-345; Berberoglu, oop.cit., p.108.

(58)Feroze, Ahmed, the Turkish Experimentin Democracy, Op.Cit.,pp.344-345.

(59)Ahmed Sukri Asmer, Baris Gazetesi, 15.5.1977.

(60) فيما يخص موقف أجويد من الاسلام ، صرح في المؤتمر الصحفي الذي عقده في Bandirma في 2آب 1969م قائلاً : ان كل حركة رجعية هي صراع من أجل الوصول الى منافعها عن طريق الاوساط الداخلية والاجنبية في بعض الاوقات عن طريق بعضها البعض ، أو تعاون البعض منها مع العدو. النفعيون المحليون المستغلون الاجانب سيتخدمون سلاح الدين من أجل الظهور الخارجي الديني المقدس لأدامة سيطرتهم الاقتصادية). راجع : Ibid., p. 363. والحق، ان موقف أجويد من العلمانية يعكس آراء حزب الشعب الجمهوري، حيث جاء في برنامج عام 1961م ما يلي: (نعتقد ان الدين يكون بعيداً عن الشؤون العالمية والسياسية). راجع :

Nuri Iren , Turkey Today and Tomorrow . U. S . A ., 1963.PP. 91-92.

(61)Feroze, Ahmed, Op.Cit., p. 343.

(62)Ibid.,p . 344.

(63) Berberoglu, Op.Cit., p.108; Hale William, the political and Economic Development & Modern Turkey, Op.Cit., p. 120.

استقال اجويد عن الحكومة الائتلافية ، عندما رفض أعضاء حزب السلامة الوطني في الحكومة السماح له بالسفر الى الدول الاسكندنافية .راجع :

Heper, Metin, Islam , polity and Society in Turkey : Amiddle Eastem Perpective:, op. cit.,

(64) Rasmi Gaze, jume 19, 1977; Gidov , oglu "Foreign Policy Issuess in 1977 General Elsecition and Subsequent Programs" Dis Politikai Foreigen Policy, vol, vll, No. 1-2, Tisa Matbaaclik Sanagi, Ankara, july, 1978, p.9.

(65) النعيمي، احمد نوري ، تركيا وحلف شمال الاطلسي ، مصدر سبق ذكره ، ص238.

Arsel, Iihan, op.cit., p. 429.

(66) يدرس الغزالي في قرابة أربعين الف مدرسة أسلامية ، او في دورات تعليم القرآن الكريم. راجع: Ibid., p.,429 وينبري علماء الدين في تركيا في الجوامع والمدارس الى القول بأن (كل من يحاول التشكيك في المصادر التي يستند عليها الغزالي في ذكر الحديث، فأن ذلك يعني تخلفه عن استيعاب وأدراك هذه الشخصية . راجع : Ibid., p. 109. فضلاً عن ذلك، فقد قام اسماعيل حقي شان كولر ومجموعة من أصدقائه بترجمة كتاب في ظلال القرآن لسيد قطب الى اللغة التركية ، فضلا عن معرفة القارئ التركي لأسماء عربية وأسلامية

من بينهم أبو الاعلى المودودي ومحمد قطب وآخرين . راجع : حرب ، محمد ، (اليات الحركة الاسلامية في تركيا) مصدر سبق ذكره ، ص 133 .

(67)The Economist, 18-29 June, vol. 301, No. 7555, 1988, P.7.

(68)Ibid., Arsel,Iihan , op.cit., p. 505.

(69)Ibid., p. 549.

بتأثير من حزب السلامة الوطني، عقد مؤتمر السيرة النبوية في تركيا عام 1977. وكان من ابرز نتائجه هو عقد أتفاق بين المؤتمرين يجدد واجباتهم نحو العقيدة . وقد ركز الميثاق الذي انبثق من المؤتمر القول بأن الاسلام يدعو الى تثبيت الاخوة بين مختلف الشعوب الاسلامية. راجع : الجندي، انور ، السلطان عبد الحميد والخلافة الاسلامية ، مصدر سبق ذكره ، ص 165.

(70) Arsel, op.cit., p. 549 .
(71) Ibid., op.cit., p. 546.
(72)Ibid., pp. 542 - 543 .
(73) Ibid., p . 545 .
(74)Ibid., 443 .

(75) أستطاع اربكان ان يمرر قانوناُ في المجلس الوطني التركي الكبير يسمح بموجبه للأتراك السفر براً الى الحج ، وكان ذلك ممنوعاً . راجع : محمد ، مصطفى ، مصدر سبق ذكره ، ص207.

(76)Arsel , Op.Cit ., p. 545.

(77) Ibid., قامت صحيفة ((مللي كازتة)) باتهام حزب العدالة ، بأنه يقوم على أستغلال الدين. اما بالنسبة الى صحيفة يني آسيا ((Yeni Asya)) كتبت مقالات صغيرة حول حزب السلامة الوطني . راجع : Geyikdagi, Op.Cit., p. 11.

(78)Arsel , Iihan, op.cit., pp. 546 - 547.

(79) تركيا صعوبات وآفاق ، مؤسسة الابحاث العربية : بيروت ، 1980م ، ص65 . وكذلك : ريتشردوف ، غربيت ، احتمالات استخدام الولايات المتحدة قواعد أجنبية لاغراض عمل عسكري ضد ايران ، دراسات استرايجية ،المجلد الاول ، 1980م ، ص9-10 .

(80) النعيمي ، احمد نوري ، العلاقات التركية الايرانية ، بغداد ، 1987 ، ص 59 .

يعلق دنكوارت ورستو على ذلك قائلاً : ((ان حزب السلامة سني في أتجاهاته ، وانه سيرفض بشدة من قبل أي نظام لآيات الله الشيعة , ان التنظيم المعتمد الذي يجعل علماء الدين الشيعة أفضل معارضة منظمة غير موجودة عند السنة)) . ارجع :

Metin Heper, "Isalm Policy and Societyin Turkey ; Amiddle Eastern Perspective" , op.cit., p. 354.

(81) لوسيان دبليو بيفسنر – ازمة السياسية التركية ، ترجمة حسن نعمة سعدون بغداد ، (بلا) ، ص86 ، وكذلك Geyikdagi, Op.Cit., p. 139.:

(82)Middle East contemporary Survey, Volume Four, 1979-1980, colin Legus, ED., Holmes & Mier Puldishers . New York and London, p . 806 .

(83) Mackenzie, Kenneth, "Turkey under the Generals" Conflict Studies, the Institute for study of Conflict, No. 126, January, 1981, p. 15.

راجع :

ED . Ihnur Cebik, Turkey 1986 Alamanc, Turkish Daily News Publication , Ankara, 1986, p . 147.

(84) أكد كنعان أيفرن قائد الحركة الانقلابية في رسالة اذيعت الى الشعب التركي جاء فيها: (ان دستورنا واضح في هذا المجال ، وهو يقرر ان الموطنين الاتراك يجب ان لا ينتقدوا لاعتقاداتهم الدينية ، وان هذا يعني ان هؤلاء يحرضون

الطوائف المختلفة ، وقد نسي هؤلاء ان الجميع يعيشون ضمن الجمهورية التركية ، وان هؤلاء – يقصد اليهود – يعدون أنفسهم مواطنين أتراك).

(85)Ed., Colin Legun , Middle East Contemporary Survey, Op.Cit. p .806 .

(86) لوسيل دبليو بيفنر ، مصدر سبق ذكره ، ص 86-78 .

(87) المصدر نفسه ، ص 87 .

(88)Turkey 1986, Almanac, Turkish Daily new publication, Editor inur Gevik, 1986, p. 157.

(89)1bid., Polititcal handbook of the world 1980. Ed. Athur S. Banks, P.565.

(90)Refah Partisi Tuzugu, Ankara, 1989, S. 1.

(91) حزب الرفاه, النظام الاقتصادي العادلي(العلاج), أنقرة, 1991م, ص5.

(92) المصدر نفسه، ص5.

(93) يعد حزب الرفا، حزب الوطن الأم من أحد الاحزاب التقليدية التي تسير في إطار الاستغلال العالمي. في هذا المجال جاء في أدبيات الحزب:"عندما استلم حزب الوطن الام السلطة عام 1983 كان نسبة العمل بالنسبة لمجموع الدخل 24،78%..أما نسبة الربا فكانت 75،22%.

(94) المصدر نفسه.

(95) لا يستطيع حزب الرفاه بموجب الدستور التركي, وقانون الاحزاب السياسية أن يطلق على نفسه "الحزب الاسلامي", أو استخدامه لمصطلح النظام الاسلامي, وعلية فإنه يشير في ادبياته إلى مفهوم النظام العادل. ولايحق لزعيمه أن يستهل كلمتة أمام المجلس الوطني التركي الكبير بذكر اسم الله أو ايات من القران, ويستخدم محل ذلك ذكر اسمه ومصدره. راجع: غانم, توفيق, "تركيا : اهمية المكان وصناعة الزمان", مصدر سبق ذكره, ص12.

(96) تحدث حزب الرفاه عن المساواة في تركيا, مؤكدا" إن الدولة حرمت الحزب وأصحاب الالتزام الوطني" من أن يقولوا كلمة واحدة في الراديو والتلفزيون, في حين نرى أن الدولة فتحت أمام المرابين واليساريين وأصحاب الأحزاب التقليدية جميع أبواب الإعلام.

(97) ميخائيل ليزنبرغ، الإسلام السياسي بين الكرد، في الإثنية والدولة الأكراد في العراق وإيران وتركيا، ترجمة عبد الإله النعيمي، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد – بيروت ، 2006 ، ص 341 .

(98) يعلق حزب الرفاه عن علاقة تركيا مع المصارف الأجنبية قائلاً " المبالغ التي اقترضتها المصارف في تركيا من المصارف الخارجية وأكثرها يهودية في حدود 6 مليارات دولار, وهي تدفع هذه الديون بفوائد مرتفعة". راجع: المصدر نفسه، ص 8-9.

(99) " ماذا يقول زعماء الأحزاب عن الانتخابات", قضايا دولية, العدد 311, 18-24 ديسمبر, إسلام آباد باكستان, ص28.

(100) يقاوم حزب الرفاه السياسات الغربية التي تبناها اوزال, وينقد بشدة بيوت الدعارة, وتناول المشروبات الكحولية ولعب القمار ونشر صور عارية في الصحف. وسماح الحكومة بهذا كله. وفي هذا المجال, اصدر المجلس الوطني التركي الكبير في عام 1986م قانوناً يقضي بالسجن لمدة سنتين لكل من يوجه إهانة إلى أي دين, وإن الإعلانات عن المشروبات الكحولية لم تعد تظهر في التلفزيون التركي الذي تمتلكة الدولة. راجع: Newsweek, February 1987.

[101] بدعوى من حزب الرفاه التقى في استنبول في المدة الواقعة 30-31 مايس 1994 أكثر من مئة مندوب يمثلون الحركات والتجمعات الإسلامية في العالم. راجع: حزب الرفاه, المؤتمر العالمي الثالث لممثلي الحركات والتجمعات الإسلامية, أنقرة, 1995 ,ص1.

[102] ينادي حزب الرفاه, لإيجاد برلمان إسلامي, يضم جميع الدول الإسلامية من أجل الدفاع عن العالم الإسلامي. راجع: تقرير وفد المجلس الوطني العراقي الذي زار أنقرة في المدة الواقعة بين 5-8 حزيران 1995.

(103) John H. Mcfadden, "Civil – Military Relations in the third Turkish Republic" , Op. Cit.., p.83.

Turkish Yeabook 1983, Op Cit., p. 244

[104] طورسون, داوود, " الأحزاب السياسية: تطورها وقواعدها الاجتماعية", مصدر سبق ذكره, ص17.

[105] مركز البحوث والمعلومات, مجلس قيادة الثورة, الانتخابات المحلية التركية, 1984, ص4.و

LU.B. Fisher, Turkey Physical Geography, Op. Cit.,p.721.

[106] Daily News, No: 4594, 24-25 October, 1987, p.3.

[107] أبو امين, عادل,"مفاجاة حزب الرفاه في الانتخابات البلدية بتركيا", شؤون دولية, العدد: 11,223 ابريل 1994, ص22. قارن مع: نور الدين,محمد, "الانتخابات البلدية التركية صعود الإسلام السياسي", مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق, عدد 28, 1994, ص9.

[108] المصدر نفسه, ص22.

[109] ابو ايمن, عادل," مفاجاة حزب الرفاه في الانتخابات البلدية بتركيا", مصدر سبق ذكره, ص22. قارن مع نور الدين محمد," الانتخابات البلدية التركية صعود الإسلام السياسي", مصدر سبق ذكره, ص10.

[110] TDN., No:7687, June7,1995,pp,1-A8.

[111] المصدر نفسه, ص22.

[112] قام صراع في ايار 1991 بين مجموعةتسمى "الإبداع" وهي حركة اسلامية, ومجموعة حزب الله المؤيدة لإيران خلال "معرض الكتاب" عبر تعليق صور السلطان سليم الاول الذي هزم الشيعة في بلاد فارس في معركة جالديران عام 1914م, أصيب في هذا الحادث كثيربجروح فأطلق مجموعة الابداع على هذه المعركة اسم "جالديران الصغرى".

T.D.N., December 6, 1995, pp87-88.

[113] في اجتماع لنساء حزب الرفاه عقد في استنبول في 24 نيسان 1993, تحدثت اليف اربكان-ابنة الدكتور نجم الدين اربكان- عن النظام العادل والتقليدية في تركيا قائلة :"إن اهم المسائل التي تواجهها تركيا هي التقليدية. كانت الأمة التركية قبل احتوائها من قبل التقليديين من أشرف أمم الارض وأكثرها حضاره ". وفي حديثها عارضت اليف: انضمام تركيا إلى السوق الاوربية المشتركة, بسبب أن الأخيرة تهدف الى اقامة دولة واحدة, فتفقد الدول بالتالي سيادتها". راجع: مركز الدراسات الاستراتجية والبحوث والتوثيق, مصدر سبق ذكره, ص87.

[114] وزارة الخارجية العراقية, منشورات الدول المجاورة, العدد 6778/11/2/23 في 1993/10/20. Refah Partisi: 4,Duyuk konder, Ankara, S.13.

[115] "ماذا يقول زعماء الاحزاب عن الانتخابات", مصدر سبق ذكره, ص29.

[116]1bid

[117] 1bid

[118] يقول أربكان ، العلوية معناها حب سيدنا علي وإذا كان الأمر كذلك فكل علوي سني وكل سني علوي, وإننا لانتبع تجاه العلويين سياسة التفريق، بل الذين يقومون بذلك هم الأحزاب اليسارية الذين قبلوا بعنوان العلويين للوصول إلى أهدافهم..

[119] نور الدين، محمد, "الحركة الإسلامية في تركيا والديمقراطية", شؤون تركية, عدد 13, خريف 1994, ص24-25. يرى الكاتب الإسلامي فهمي قورد أن حزب الرفاه لم يفكر حتى الان باسس السلطة في حالة تقلدها", راجع: المصدرنفسه, ص26. ودجروج سنجر, اشرف محمود: "الوزارة الائتلافية في تركيا بين احتمالات الاستمرار والانهيار" مصدرسبق ذكره, ص185.

[120] سنجر, أشرف محمود, "الوزارة الائتلافية في تركيا بين احتمالات الاستمرار والأنهيار", مصدر سبق ذكره,ص 184.

[121] نور الدين، محمد، "الانتخابات المعبدة 20 مرة وشجرت حدائق مساحتها 3 مليون متر مربع. راجع: اللواء 1996/11/6.

[122] ابو امين, عادل, مفاجاة حزب الرفاه" في الانتخابات البلدية لتركيا", مصدر سبق ذكره, ص24.

[123] دحروج طارق, "تركيا: الانتخابات وابعاد الأزمة الداخلية", السياسة الدولية, العدد 123, يناير 1996, ص257. وسنجر: أشرف محمود, "الوزارة الائتلافية في تركيا بين احتمالات الاستمرار والانهيار", السياسة الدولية, عدد128, أبريل 1997, ص158. وجون ل. إسبوزيتو ، مصدر سق ذكره ، ص278 .

[124] الوطن، العدد 2148، 2 تموز 2001.

[125] وزارة الخارجية / جمهورية العراق، مصدر سبق ذكره.

رجائي كوتان (70 سنة)، خريج جامعة استانبول التقنية / قسم الهندسة، كان من الاعضاء البارزين في جمعية مكافحة الشيوعية، تولى الوزارة في الحكومات التي دخلها اربكان في السبعينات والتسعينات، وهو نائب عن ملاطيا. راجع: محمد نور الدين، حجاب وخراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص229-230.

[126] الوطن، مصدر سبق ذكره.

[127] وزارة الخارجية، جمهورية العراق، مصدر سبق ذكره.

[128] المصدر نفسه، و

Akparti Adalet ve Kalkinma Partisi Kalkinma ve Demokratiklesme Programi, Ankara, 2002 s. 107-112.

[129] وزارة الخارجية، جمهورية العراق، مصدر سبق ذكره.

[130] قررت الدولة التركية السماح للحزب الكردي بخوض الانتخابات لمنع أصوات مؤيديه من الذهاب لحزب العدالة والتنمية . راجع : ياسر أحمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص 211 .

[131] htt//ww,aljazeera,Net/News/asia/2002,11/11-3-19,htm.

[132] File//A:11-7-1,htm.

[133] أجرت صحيفة " ملليت " التركية استطلاعا للرأي العام التركي حول انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي ، وجد أن 78 % لا يثقون به .

[134] للمزيد من التفاصيل راجع : سولي أوزيل، "تركيا تتجه غربا"، الثقافة العالمية ، العدد 147، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، مارس – أبريل ، 2008 ، ص 42.

[135] إرسل أيدينلي، نيهات على أوزكان، دوغان أكياز، " مسيرة العسكريين الأتراك نحو الإتحاد الأوربي "، الثقافة العالمية ، العدد 147، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس – أبريل، 2008 ، ص 46.

[136] المصدر نفسه ، ص 56.

[137] فيليب غوردون وعمر تاسبينا ، " تركيا على الحافة " ، الثقافة العالمية ، العدد 147 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، مارس – أبريل 2008 ، ص 21 .

[138] أشارت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأسبق مادلين اولبرايت في كتابها الجبروت والجبار تأملات في السلطة ، والدين ، والشؤون الدولية ، حول موقف الاتحاد الأوربي من تركيا قائلة : " ثمة عدة مبادىء يجب عدم إغفالها إذا افترضنا أن المفاوضات ستتقدم : أولا ، لقد توصل الاتحاد الأوربي وتركيا إلى تفاهم . وإذا واصلت تركيا تقدمها السريع نحو المعايير الأوربية، يحق لها أن تتوقع تصديق القادة الأوربيين على عضويتها تركيا الأوربية، شيئا. راجع : مادلين اولبرايت بالاشتراك مع بيل ودوورد ، مصدر سبق ذكره ، ص 223 .

[139] محمد نور الدين، حجاب وخراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص297. تعاقب على زعامة حزب الشعب الجمهوري بعد وفاة مصطفى كمال كل من عصمت اينونو، اذ استمر في زعامة الحزب الى عام 1972 وبولند اجويد، الذي كان يمثل يسار الوسط في الحزب. حل الحزب بعد انقلاب 12 ايلول 1980م، الا ان الحزب عاد بتسمية اخرى وباسم (الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي) بعد انتخابات عام 1983م، وبزعامة اردل اينونو.